مشكلة الفقر ومناهج علاجها
(مقارنة بالفكر الإسلامي)

دكتور/ أحمد محمد عبد العظيم(*)

المقدمة:

لقد أصبح الفقر أهم عقبة تواجه المجتمعات والشعوب والحكومات في الزمن الحاضر.

ذلك لأنَّ الفقر يُعدُّ مظهراً من مظاهر زيادة الحاجات عن الموارد، إذ يتمثل في عدم توافر الحد الأدنى اللازم لمعيشة إنسانية كريمة، ثم إنَّ الفقر يعتبر مشكلة اجتماعية، تحول بين الإنسان وتحقيق مستوى اقتصادي واجتماعي مرغوب ومقبول، ويُعدّ الفقر مشكلة اجتماعية لأنه يؤثر في أعداد كبيرة من الناس، فهو محصلة عجز الناس عن تحقيق حاجاتهم الضرورية.

ومن الأوجه الأخرى للفقر: ضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية، وعدم القدرة على مواجهة الصدمات.

لذا، قيل إنَّ للفقر حدوداً ثلاثة: نفسية، واجتماعية ونقدية، حيث يعتبر كل إنسان فقيراً، إذا كان دخله غير كاف لبلوغ مستوى الحد الأدنى للعيش.

وبهذا نستطيع القول إنَّ الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية، وربما سياسية وتاريخية. ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، لأنَّ الفقر هو حالة من الحرمان المادي، تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض الاستهلاك من الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكاني، والحرمان من تملك السلع المعمرة، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات، ولهذا سوف نتناول فى هذا البحث مشكلة الفقر ـ وأبعادها وكيفية علاجها.

(*) دكتوراه في الحقوق ـ قسم الاقتصاد والمالية العامة.

الفصل التمهيدى
حقيقة الفقر (مفهومه وعوامل زيادته)

أولاً: دلالات لفـــظ الفقـــر:

هناك على الأقل أربعة طرق للتحدث عن الفقر، هي حديث البيروقراطيين، وحديث علماء الأخلاق، وحديث الأكاديميين، وحديث الفقراء أنفسهم.

إنَّ دلالات لفظ الفقر[1] في حديث البيروقراطيين تتركز في:

١ـ سكان دخلهم منخفض.

٢ـ فقر مطلق.

٣ـ فقر نسبي.

وهي الدلالات الثلاث الأكثر شيوعًا واستخدامًا، وعادة ما يكون المعيار الموضوعي هو الدخل، لتحديد من يدخل في كل فئة من هذه الفئات الثلاث، وتطبق المعايير على الأفراد أو الأسَر بطرق متعددة.

إن استعمال الدخل كمعيار في منظور البيروقراطيين علاوة على ذلك، قد يؤدي طرح احتمال قدرة الفقراء على الاستهلاك.

وطبقًا للمعنى المعجمي، فكلمة فقر تعني حالة قلة أو ندرة الممتلكات إن وجدت أو انعدامها تمامًا، ومن ثَمَّ نلاحظ أن الاستخدام البيروقراطي لكلمة فقر أكثر دقة، لأن مرجع تقويمه هو الدخل وليس الممتلكات أو الثروة.

ويقبل هذا المعنى المناقشة في ضوء نظرية رأس المال البشرى، فالفقير يوصف بالفقر على أساس إتاحة وتوافر بعض المزايا الأخرى المهمة، مثل: الصحة والتعليم؛

(١) د/ زيد بن محمد الرمانى: الفقر حقيقته وأسبابه، دار الورقات العلمية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص١٥.

مما يطرح حلولاً بديلة خلاف إعادة توزيع الدخول، مثل: برامج الرعاية الاجتماعية.

ومن جانب آخر ينصب الفقر في حديث علماء الأخلاق على:

١ـ المتوكل على الله أو الفقير إلى الله. ٢ـ المعدم.

٣ـ المحروم. ٤ـ الكادح.

٥ـ مستحق العون. ٦ـ الفقير باختياره.

إن كثيرًا من هذه المصطلحات، وليست كلها تحمِّل مسؤولية الفقر للفقير ذاته، وتنطوي على أحكام أخلاقية عندما توضع في مكانها الصحيح، قد يكون لها مغزًى سياسي أو عقدي.

وتعد كلمتا معدم ومحتاج وإن افتقرتا إلى الدقة أكثر شمولاً من معنى الفقر عند البيروقراطيين، فلفظ المعدم يشير إلى الفقر المطلق، بينما الحرمان بشكل عام يشير إلى صفة الحاجة غير المشبعة.

والفقير الكادح غالبًا ما يوصف أيضًا بأنه مستحق للمساعدة، حيث إنه يعيش حياة نقية فيها جد وأمانة .

- أما معاني الفقر في لغة الأكاديميين فتتمثل في:

١ـ الفقر الهيكلي. ٢ـ العزل والإبعاد.

٣ـ التهميش. ٤ـ الاستغلال.

بصفة عامة يمكن القول أن الفقير من لا يستطيع اللحاق بالمستوى المعيشى العام لأفراد المجتمع، بل يعيش فى مستوى تفصله هوة عميقة عن المستوى المعيشى العام للأثرياء فى المجتمع[1]، وأن الفقر ينتج عن الأوضاع الهيكلية في النظام

(١) د/ السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية الاسلامية فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، القاهرة، ص ٥٥٩.

الاقتصادي الاجتماعي، التي تساعده مثلاً على وجود تجاوزات واسعة في سوق العمل، أو ينشأ عنها حالة إزاحة واسعة النطاق لصغار المزارعين من أراضيهم، وبمعنى أعم يتأصل عدم المساواة في هيكلة النظام، مما يستدعي برامج إعادة تأهيل وتوظيف وتدريب.

ثانياً: خصائص الفقراء[1]:

١ـ الناحية الديموجرافية ٢ـ الناحية التعليمية

٣ـ الناحية الصحية ٤ـ الناحية السكنية

٥ـ الناحية الاقتصادية

١ـ الناحية الديموجرافية:

١) ارتفاع معدل الإعالة. ٢) ارتفاع متوسط أعداد أفراد الأسرة.

٣) انتشار الفقر بين النساء والأطفال.

٢ـ الناحية التعليمية:

١) ارتفاع نسبة الأمية. ٢) انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي.

٣) تفشي الجهل والجريمة والمخدرات.

٣ـ الناحية الصحية:

١) نقص في التغذية. ٢) ارتفاع نسبة المعوقين وانتشار الأمراض.

٣) انحطاط الخدمات الصحية في الحضر وانعدامها في الريف.

٤ـ الناحية السكنية:

١) عدم وجود المساكن الصحية. ٢) انعدام النظافة والصرف الصحي.

(١) د/ زيد بن محمد الرمانى: الفقر حقيقته وأسبابه، مرجع سابق ، ص ١٢

٣) نقص أو انعدام الحصول على المياه النظيفة.

٥ـ الناحية الاقتصادية:

١) ارتفاع معدل البطالة التي تولد الفقر

٢) انعدام الأمن الغذائي وفرص العمل.

٣) انتشار الجرائم الاقتصادية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة فى زيادة معدلات الفقر:

أولاً: العوامل السياسية ثانياً: العوامل الاجتماعية

ثالثاً: العوامل الاقتصادية

أولاً: العوامل السياسية:

هناك كثير من الآثار السياسية نتيجة لسياسات الدول نحو الإنفاق على التسليح أو التوزيع الجغرافي لبعض الدول وأيضا سياسات الدولة نحو الأفراد ، حيث نجد أن التوزيع الجغرافى لبعض الدول والمجتمعات قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد ، وبالتالى يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافى ، وقد تؤثر أيضاً الحروب على مستوى معيشة الفرد ، وتجعله يعيش فى مستوى أدنى للمعيشة ، وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادى وعلى الموارد الموجودة.

فهناك بعض النظم السياسية فى بعض المجتمعات تكون سبب فى ظهور ظاهرة الفقر وانتشارها ويرجع ذلك إلى امتلاك بعض من أفراد المجتمع معظم الثروات والسلطة ، والأغلبية لا تستطيع أن تملك أى شيء ، ومن هنا تنتشر ظاهرة الفقر داخل الدولة.

ثانياً: العوامل الاجتماعية:

يعمل تأثر الثقافات والمبادئ الموجودة فى المجتمع على تحديد البعد

الاجتماعى لهذا المجتمع ووجود النظام الطبقى لهذا المجتمع من خلال سياسيات الدولة نحو الأفراد ، فان عدم تقديم الخدمات التى ترقى بالمستوى الاجتماعى للأفراد مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل لأفراد المجتمع وظهور النظام الطبقى ، والتمايز بين الطبقات والذى يؤدى إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع ، وعدم الاهتمام بالتنمية البشرية .

حيث لوحظ انخفاض نسبة الإنفاق على التنمية البشرية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فضلاً عن أن هذه البلدان تعانى من نمط سيئ لتوزيع الدخل والثروة فى المجتمع ، وعدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع التى تساعد للاطلاع على ما يدور حولهم ، ومعرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات نحو مجتمعهم[1] ، كل ذلك يؤدى إلى المساعدة على انتشار ظاهرة الفقر داخل الدولة

ثالثاً: العوامل الاقتصادية :

يترتب على الآثار الاقتصادية الناتجة من السياسات التى تتبعها الدولة نحو مواردها أو السياسات الاقتصادية العالمية وما إلى ذلك منها ظهور الفقر ، فوجود بعض الأزمات الاقتصادية فى بعض المجتمعات التى قد تؤثر على أفراد المجتمع مثل عدم الاستفادة من الموارد ، والاستخدام الأمثل لهذه الموارد التى تساعد على رفع المستوى الاقتصادى لهذه البلدان ، يؤدى إلى انتشار الفقر بين أفراد المجتمع .

كذلك الأزمات الاقتصادية العالمية التى ظهرت مؤخراً فى كثير من الدول كما فى الولايات المتحدة الأمريكية واليونان ، والتى تأثرت بها أغلب دول العالم ، والتى جعلت كثير من الدول تتأثر تأثرا بالغا على اقتصادياتها والتى أدت إلى زيادة ظاهرة الفقر .

رابعاً: مخاطر الفقر ومعدل مؤشراته:

١ـ مخاطر الفقر فرديا ٢ـ مخاطر الفقر اجتماعيا

(١) د/ محمد سليمان الضبعان: الفقر وأهم أسبابه وأهم المشكلات وكيفية مواجهتها، ٢٠٠٧ ، ص ٢٤

١ – مخاطر الفقر على الأفراد :

(أ) الفقر خطر على عقيدة الإنسان : يعتبر الباحثين أن الفقر من أخطر الآفات على العقيدة الدينية، وبخاصة الفقر المدقع (هو ما يكون تحت خط الفقر بمسافات كبيرة وحتى نهايته الدنيا) الذى بجانبه ثراء فاحش، فالفقر حينئذ مدعاة للشك فى حكمة التنظيم الإلهى للكون والارتياب فى عدالة التوزيع الإلهى للرزق، هذا الانحراف الذى نشأ من الفقر الناشئ من سوء التوزيع، والفقير إذا وجد وسط مجتمع لا يكاد إن يعيش فيه بما يحفظ كرامته وقوت يومه، فى هذه الحالة لن يكون سلوكه مستقيماً بل قد يسلك ما يأباه عليه دينه، فالفقر قد يدفع إلى ارذل الخصال مثل السرقة والزنا وغيرها، ولذلك فإن القضاء على الفقر عند هؤلاء قد يكون مدعاة لتوبتهم ورجوعهم إلى الله، بل اخطر من ذلك فان خطر الفقر قد يمتد لينال من الزاد الحقيقى لأى مجتمع إنسانى، وهو الفكر الإنسانى، لأن من يعفه الفقر ويصيبه الجوع يصعب عليه أن يأتى بفكر مستقيم وسليم لأنه كيف يكون له ذلك وجل همه هو اشباع حاجته للمأكل والمشرب أولاً[1].

(ب) الفقر خطر على الأخلاق والسلوك : إذا كان الفقر خطراً على الدين باعتباره عقيدة وإيمانا، فليس بأقل خطورة عليه باعتباره خلقاً وسلوكاً، فإن الفقير المحروم كثيراً ما يدفعه بؤسه وحرمانه إلى سلوك مالاً ترضاه الفضيلة والخلق الكريم وإلى التشكك فى القيم الأخلاقية نفسها، وعدالة مقاييسها كما أدى إلى التشكك فى القيم الدينية، ومن هنا تمتد خطورة الفقر أحياناً إلى عقيدة الناس وأخلاقهم وسلوكهم، فهو خطر على العقيدة لأنه قد يزعزع ثقة الفرد فى عدالة الله سبحانه وتعالى وتنظيم الكون[2]، ولذلك لقد أوضحت مجموعة من الدراسات أن اغلب الذين يتجهون إلى ممارسة التسول، ثم الانحراف ثم إلى طريق الجريمة يكونون بحاجة ضرورية للمال، والأشياء اللازمة لهم، فهم ينتمون إلى أسر فقيرة، إلى جانب أن الفقر يحول بين استمرارهم فى التعليم، وقد يتحولون إلى الإجرام كوسيلة للحصول على المال.

(١) د/ السيد عطية عبد الواحد: مرجع سابق، ص ٥٦١.
(٢) د/ السيد عطية عبد الواحد: مرجع سابق، ص ٥٦٠.

(ج) الفقر خطر على الفكر الإنسانى : يمتد خطر الفقر لينال من الزاد الحقيقى لأى مجتمع إنسانى ، وهو الفكر الإنسانى ، لان من يعضه الفقر ويصيبه الجوع يصعب عليه أن يأتى بفكر مستقيم وسليم ، فكيف يكون له ذلك وكيف يشبع حاجته للمأكل والمشرب ؟

(د) الفقر خطر على الأسرة : يعتبر الفقر خطرا على الأسرة من نواحى عديدة ، على تكوينها ، وعلى استقرارها ، وعلى تماسكها ، ففى تكوين الأسرة تجد الفقر مانعا من اكبر الموانع التى تحول بين الشباب ، وبين الزواج وما وراءه من اعباء المهر ، والنفقة ، والاستقلال الاقتصادى .

٢ـ مخاطر الفقر على المجتمع :

يتمثل جوهر الاهتمام بالمشكلة فى ذلك الفقر المزمن الذى يعانيه سكان البلاد المنخفضة الدخل ، ويؤلفون معظم سكان العالم ، ويعانون من الفقر الشديد وهذه الدول متخلفة اقتصاديا من وجهة نظر الاقتصاد الوضعى نظرا لانخفاض المستوى الاقتصادى وما ينتج عنه من انخفاض مستوى المعيشة ، وسوء الخدمات الصحية ، وتفشى الأمراض والأوبئة ، وزيادة معدلات وفيات الأطفال ، إلى جانب الجهل وتدنى المستوى التعليمى ، وكل ذلك ينعكس على انخفاض مستوى الدخل ، وعدم تحقيق الحد اللازم من الاحتياجات الضرورية للحياة .

(أ) الصراعات والنزاعات القبلية : هذه منتشرة فى المنطقة العربية وفى أفريقيا ، والتى هى فى معظم الأحيان لها دور فى تفاقم هذه الظاهرة ، وتوزيعها على المجتمع ، مثل ما يحدث فى السودان وبالأخص فى منطقة دارفور ، والتى أدت إلى تدنى الأوضاع فى إقليم دارفور بالسودان ونزوح غالبية السكان إلى المناطق المجاورة بحثا على المعونات والمساعدات الغذائية وهروبا من تفشى الأمراض والأوبئة وينطبق على الصومال والعديد من الدول الأفريقية ، وذلك بسبب التوزيع الغير عادل للثروة فى هذه البلدان .

(ب) الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر : فإن الهجرة تكون بحثا عن توافر الخدمات الأساسية لهؤلاء المهاجرين ، فإن هناك دراسات عديدة تشير إلى أن الوضع المعيشى للعديد من هؤلاء قد تدهور مقارنة بما كان عليه .

حيث تشير دراسة البنك الدولى أن الدخل فى الحضر أعلى بصورة عامة ، كما أن الوصول إلى الخدمات أكبر ، فإن الفقراء من سكان المدن قد يعانون بعض النواحى الفقر أكثر مما تعانيه العائلات الريفية ، فالفقير فى الحضر بصورة نمطية فى الأحياء الفقيرة أو فى الأماكن العشوائية ، وكثيراً ما يكون عليه أن يقنع بالازدحام الشديد والأحوال الصحية السيئة والمياه الملوثة[1] .

ومع ذلك فإن ذلك لا ينفى أن الفقر كظاهرة هو أكثر انتشاراً فى الريف ، وأن فرص التخلص من ظاهرة الفقر هى أكثر فى المناطق الحضرية ، إلا أن هذا يتم ببطء شديد .

(ج) ازدياد التضخم السكانى : نلاحظ فى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية أن احتمالات الفقر فى الأقطار النامية بين الأسر الكبيرة تكون أقوى منها بين الأسر الصغيرة .

ونلخص إلى أحدى الدراسات المسحية هذا الرأى بالقول (أن حجم الأسرة التى تعيش تحت سقف واحد يتناسب تناسباً عكسياً مع معدل استهلاك الفرد ودخله فى الدول النامية ، وفى حال الأسر الفقيرة فإن حجم الأسرة الكبيرة وبالتالى وجود أسرة معيشية كبيرة الحجم ، يؤدى إلى التجمعات الكبيرة فى أماكن صغيرة والأحوال المعيشية غير الصحيحة وتردى نوعية الحياة)[2] .

كما تشير دراسة البنك الدولى (بأن هذه الأسرة الفقيرة الكبيرة العدد ترى أن إحدى الوسائل المهمة للخروج من دائرة الفقر هى فى كثرة الإنجاب حيث الطفل

(١) البنك الدولى : تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٠ ، ص ٤٦
(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) ، الفقر فى غربى آسيا ، منظور اجتماعى ، نيويورك ، الامم المتحدة، ١٩٧٧، ص ٥٣.

الجديد مصدر دخل الأسرة حال اشتغاله، وكذلك فإن أى تعويضاً لمستويات الوفيات المرتفعة بين الفقراء عادة ما تكون غير مؤثرة.

وكذلك ففى المجتمعات النامية التى لا توجد فيها أنظمة أو شبكات ضمان اجتماعى متقدمة، فإن وجود عدد كبير من الأطفال يعتبر أحدى وسائل الضمان للوالدين حين يصلون إلى سن الشيخوخة حتى يعملوا على مساعدتهم فى الكبر[١]

(د) الأمية وتدنى مستوى التعليم: هناك علاقة بين الفقر والأمية وعدم التعليم وهى من الظواهر التى لا تحتاج إلى الجدال، وهذه الظاهرة هى ظاهرة عالمية حيث لا تختلف الأقطار كثيراً فى هذا الشأن حيث هناك أمية إذا هناك تخلف فى النمو، فيلاحظ أن ظاهرة (الفقر المزمن) بين العديد من العائلات ترجع بشكل أساسى إلى الأمية، ونظراً لضعف تعليم الوالدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم، أو عدم امتلاكهم الموارد التى تسمح بتوفيره لذريتهم، أو عدم قدرتهم على التضحية بالحاضر، (العمل المنزلى - أو فى الأراضى الزراعية) من أجل مستقبل أفضل فإن الأولاد يكونون أيضا غير متعلمين، مما يعزز استمرار ظاهرة الفقر من جيل إلى آخر ضمن العائلة الواحدة، ولذا فإن المناطق الريفية تتميز باستمرار ظاهرة شيوع (الأمية) مقارنة مع المناطق الحضرية وبخاصة تلك التى تعتمد على النشاط الزراعى[٢].

ونلخص مما سبق، أن هذه المخاطر التى يسببها الفقر قد تصل إلى أن تعصف بالمجتمع إذا ترك هؤلاء الأفراد دون رعاية ودون حماية، هذه الخطورة قد تهدد استقرار المجتمع بأكمله.

(١) البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم، مرجع سابق، ص ٤٧

(٢) عبد الرازق الفارسى: الفقر وتوزيع الدخل فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٨٤.

الفصل الأول
مفهوم الفقر فى النظم الوضعية

أولاً: موقف النظم السياسية من الفقر:

١ـ موقف الرأسمالية من الفقر: ترى الرأسمالية أن الفقر شر من شرور الحياة، ومشكلة من مشكلاتها، ولكن المسئول عنه هو الفقير نفسه، أو الحظ أو القدر، لا الأمة ولا الدولة ولا الأغنياء، فكل فرد مسئول عن نفسه، حر فى تصرفاته، حر فى ماله.

كذلك يرى اتباع النظرية أن ما جمعوه من المال انما جمعوه بذكائهم وحدهم، وأن مالك المال أحق بما له من سواه وله حرية التصرف فيه كيفما شاء، فإذا جاء على الفقير بشيء من ماله فهو صاحب الفضل، وحسب المجتمع فى نظر هؤلاء أن يتيح الحرية للجميع ليكسبوا أو يغتنوا، فمن تخلف منهم عن الكسب والغنى، فليس المجتمع مسئول عنه، وليس الأغنياء مكلفين بالإنفاق عليه.

٢ـ موقف الاشتراكية من الفقر: ترى الاشتراكية أن القضاء على الفقر، وانصاف الفقر، لا يمكن أن يتم إلا بالقضاء على طبقة الأغنياء، ومصادرة أموالهم، وحرمانهم من ثرواتهم، وفى سبيل ذلك يجب تحريض الطبقات الأخرى فى المجتمع عليهم، وإثارة الحسد والبغضاء فى صدورهم وتوريث ميزان الصراع بين الطبقات بعضها وبعض، حتى ينتصر فى النهاية أكثرها عددا، وهى الطبقة العاملة الكادحة، وحاربوا مبدأ (الملكية الخاصة) وتحريم التملك على الناس أيا كان مصدرها، وبخاصة الأرض والمصانع والآلات.

ثانياً: الفقر فى الفكر الوضعى:

الفقر من المفاهيم المجردة نسبيا فهو مفهوم يحول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد.

الفقر[١] : مفهومٌ مراوغ سلبيٌّ ونسبي، يصعب فَهْمه في ذاته بصورة مستقلة ومنعزلة عن غيره من المفاهيم الأخرى المرتبطة به : كمفهوم الغِنى والرفاهية، ومستوى المعيشة، ونوعية الحياة، والشعور بالإهانة والاستغلال

- أما فى اصطلاح الاقتصاديين : فهناك عدة معانى للفقر منها[٢] :

١ـ الفقر يعني العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء في ذلك الأفراد أو الشعوب.

٢ـ الفقير هو من لا يمتلك شيئا، والشعوب الفقيرة هى الشعوب التى يكون أغلبية مواطنيها من المعدمين.

٣ـ انخفاض الدخل من مستوى معين في السنة، والمقصود بالدخل هنا هو الدخل الحقيقي وليس النقدي.

٤ـ إحساس الفرد أو الشعب بأنه يعيش عند مستوى يقل عما يعيش عنده أفراد أو شعوب أخرى، ويعني ذلك أن الفقر مسألة نسبية.

٥ـ الفقر بمعنى انعدام الرفاهية أو انخفاض مستوى المعيشة، وتقترب فكرة الرفاهية Well-being من مفهوم مستوي المعيشة Standard living (SOL) ، الذي يعد أحد المفاهيم الشائعة في أدبيات التنمية، ومحور أعمال البنك الدولي في تقاريره السنوية عن التنمية خلال فترة التسعينيات.

٦ـ الفقر بمعنى انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير مما يحد من قدرة الفقير على الاختيار والاستفادة من الفرص ويخضعه لاستغلال أرباب العمل والمنظمات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

وبعد استعراض هذه التعريفات، يظهر أن التعريف الأول هو الأكثر قبولاً، فالتعريف الثاني يصعب قبوله لندرة وجود مضمونه، ولأن من لا يمتلك شيئا يكون

(١) هورست أفهيلد: «اقتصاد يغدق فقرا: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه»؛ ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، العدد (٣٣٥)، يناير ٢٠٠٧، ص ٢٠٧

(٢) د/ حمدى عبد العظيم: فقر الشعوب ، مطبعة العمرانية ، ١٩٩٥ ، ص ١٠ : ١٥

معدما ، أما التعريف الثالث فيصعب تحديد مستوى للدخل ينطبق على كافة المجتمعات ويشمل كافة الظروف ، وكذلك التعريف الرابع يعتبر كثيرا من الأغنياء ضمن الفقراء ، أما التعريف الخامس فإنه يضيف معيار الرفاهية ومستوى المعيشة ، كما يضيف التعريف السادس معيار حرية التعبير والمشاركة والتمثيل . . وهذه المعايير ضرورية وهامة ، ولكن بعد توفر الحاجات الأساسية من غذاء وشراب وكساء ومآوى ودواء ... الخ .

ولذلك يبقى التعريف الأول الذي يضع معيار إشباع الحاجات الأساسية والضرورية فاصلا بين الفقر والغنى هو التعريف المقبول . ويمكن أن تضاف إليه مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ، كالتعليم والحرية والعدالة وفقاً لعرف المجتمع وظروفه ، ومدى إمكانية تطبيق هذه المعايير أو ملاءمتها .

كما تحدد الأمم المتحدة خط الفقر بأنه الخط الذى يفصل بين الفقير وغير الفقير وهو أنه دولار واحد فى اليوم بالنسبة للفقر المطلق .

إن الفقر يختلف باختلاف الزمان والمكان ، فعلى سبيل المثال كثير من الناس الذين يعيشون فى المجتمعات الغربية الصناعية يعتقدون أنه من الضرورى لهم اقتناء سيارة لكى يعيشوا بصورة لائقة ، ويعتبرون انفسهم فقراء اذا لم يتمكنوا من شراء سيارة ، بينما ينظر كثير من الناس الذين يعيشون فى بلدان أخرى إلى السيارات على أنها أمر كمالى ، ولا يعتبرون عدم اقتناء سيارة علامة على الفقر .

أما (روبرت مكنمارا)[1] ذهب إلى أن الفقر هو (تلك الأحوال المعيشية التى تتكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الاطفال وقصر

(١) روبرت سترانج ماكنمارا : (٩ يونيو، ١٩١٦ ـ ٦ يوليو ، ٢٠٠٩)، هو business executive أمريكي ، وثامن وزير دفاع للولايات المتحدة. عمل ماكنمارا وزير دفاع في عهد الرؤساء جون كينيدي وليندون جونسون خلال [حرب فيتنام] من ١٩٦١-١٩٦٨. ويعتبر مهندس مفهوم التدمير المتبادل المؤكد ، إحدى السمات الرئيسية لسباق التسلح النووي خلال الحرب الباردة ، وكان أيضا رئيسا لدائرة الحروب الأميركية خلال حشد القوات الاميركية في فيتنام، التي سرعان ما تحولت واحدة من أهم الحروب في تاريخ الولايات المتحدة، بعدما أدت إلى مقتل ٥٨ ألف أميركياً، بحسب أرقام الأميركية. وقبل توليه منصبه كوزير للدفاع عام ١٩٦١، ترأس ماكنامارا شركة فورد موتورز، وبعد مغادرته الوزارة عام ١٩٦٨، ترأس البنك الدولي لمدة ١٣ سنة. وبعد تقاعده من البنك عام ١٩٨١، عمل خبيراً استشارياً لعشرات من المنظمات العامة والخاصة=>

العمر الافتراضى مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة)[١]، أى بمعنى آخر، فقد وصف الفقر المطلق بأنه «ظروف من الحياة محدودة جدا، بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة المتدهورة، ومعدلات مرتفعة لوفيات الأطفال الرضع، ومتوسط عمر منخفض».

فالثراء شأنه شأن الفقر مصدر من مصادر تدهور البيئة. فالأغنياء سواء أكانوا في البلدان الغنية أم في البلدان الفقيرة، هم المنتجون الأساسيون للنفايات السامة كنفايات البيوت والمنتجات الثانوية للصناعات وغازات السيارات وغيرها. وتفرز الوفرة الزائدة أساليب تسمم بالتبذير للحياة والمعيشة وأنماط مهمة للاستهلاك سرعان ما تتحول بفعل المحاكاة الى نماذج للتنمية يحلم بها الفقراء.

وكان الريف المنهك والفقير فيما مضى، نموذجا لاستقصاء العمالة والبحث عن فرص لكسب القوت، مما كان يفرض ضغطاً إضافياً على المدن، واجهاداً إضافياً للموارد الطبيعية.

فعلاج مشكلة الفقر ليست مجرد حتمية أخلاقية، بل هي مهمة ضرورية للتنمية[٢]، وتهيئة البيئة السليمة التي تضمن توفر الفرص لمئات الملايين من بسطاء الحال في استغلال إمكاناتهم، يتطلب إصلاح البيئة الراهنة وتحسين الدخل.

الحلقة المفرغة للفقر:

يقصد بالحلقة المفرغة للفقر وفقا لنيركسه (مجموعة دائرية من القوى التي تتفاعل مع بعضها البعض بحيث تعمل على إبقاء البلد الفقير في حالة الفقر، فالبلد فقير لأنه فقير)[٣].

=وباحثاً في مجال الأسلحة النووية. إلا ان ماكنمارا واجه انتقادات قاسية جداً لدوره في حرب فيتنام، وقد خيمت هذه الانتقادات على سمعته طوال حياته

(١) آلن ب.در ننج ، الفقر والبيئة،ترجمة محمد صابر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٩١،ص١٠

(2) One hundred countries, two billion people: the dimensions of development. New York, Praeger Publishers, 1973, p46.

(٣) راجنار نيركسه : انماط من التجاره الدوليه والتنميه الاقتصاديه ، ترجمه جلال احمد امين ، القاهره ، الجمعيه المصريه للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٦٩ ص ٤٣

فانخفاض معدل الدخل سيؤدي إلى انخفاض معدل الادخار مما يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار ومن ثم انخفاض الإنتاج وانخفاض الدخل[1]، وتوجد عشرات بل مئات من هذه الدوائر أو الحلقات المفرغة التي تزيد في خطورة مشكلة الفقر وصعوبة حلها، وتتطلب من أصحاب القرار بذل المزيد من الجهود لكسر هذه الحلقة اللعينة ـ كما يطلق عليها ـ ومن الحلقات المشهورة كذلك، أن الدول الفقيرة تعاني من نقص وسوء التغذية، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض وضعف الإنتاجية وانخفاض حجم الإنتاج وبالتالي انخفاض الدخل القومى وزيادة الفقر.

يقول البروفسور البريطاني ونسلو (في البلاد الفقيرة يمرض الرجال والنساء لأنهم فقراء، ويزيد فقرهم عندما يصابون بالأمراض، ويشتد المرض عليهم لأنهم فقراء معدمون، وهكذا تتشكل الحلقة المفرغة ويستمر دوران المساكين المسحوقين فيها)[2].

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه الدوائر محكمة الإغلاق، أى لا يمكن كسرها، وبالتالى يجب أن تبقى الدول المتخلفة على حالها[3].

وهذا الكلام غير صحيح لعدة أسباب أهمها[4]:

- أن الدول المتقدمة كانت متخلفة قبل فترة من الزمن، واستطاعت أن تكسر هذه الحلقات.
- أن بعض الدول الفقيرة استطاعت أن تكسر هذه الحلقات وتخرج من إطار التخلف.
- ولذلك فإن كسر هذه الحلقة يتطلب الكشف عن الدوائر الأكثر أهمية، ثم معالجة الخصائص السلبية لهذه الدوائر، وبالتالى يمكن الاستفادة من هذه الدوائر من خلال ميكانيكية التغذية الخلفية في استمرار عملية التنمية.

(١) د/ حمدى عبد العظيم : فقر الشعوب ، مرجع سابق ، ص ٧٩ ، ص ٨٠
(٢) نبيل الطويل: الحرمان والتخلف فى ديار المسلمين، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، ١٤٠٤هـ الطبعة الثانية، ص ٣٣
(٣) فؤاد الصقار: الملامح الاقتصادية للدول النامية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ٩٣
(٤) د/ عبد الحميد الغزالى : الإنسان أساس المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية ، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب ، جدة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٧ .

– وفي الفكر الاقتصادي هناك عدة طرق لكسر هذه الحلقات والخروج منها، ومن أبرز الطرق المطروحة عالميا، المساعدات الأجنبية، وخفض عدد السكان، وضخ الاستثمارات فى الدول.

– ويرى بعض الباحثين أن مثل هذه الدوائر لا وجود لها في مجتمعات تطبق الإسلام والنظام الاقتصادي الإسلامي، لان مثل هذه المجتمعات دائبة الحركة والنشاط والإنتاج[1].

وأرى أنه من الممكن أن تحدث هذه الحلقات في المجتمع الإسلامي، لأن المجتمع الإسلامي هو مجتمع بشري قبل كل شي، ولكن هذه الحلقات لا تستمر طويلاً بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي

عوامل مسببة لمشكلة الفقر :

هو الفقر الناتج عن وجود قوى عالمية تملك تفوقا ساحقا فى المجالات التقنية، والعسكرية والسياسية، والاقتصادية، هذه القوى تفرض أنماط معيشية معينة على الدول المتخلفة، أو الآخذة فى النمو، وذلك مع استنفاذ الدول الكبرى المتخلفة فى ثرواتها، واحتياجها الدائم لها.

فالفئات الغنية فى هذه البلاد تستمد قوتها من غناها، ومن سيطرتها على مقاليد الحكم، بجانب ذلك فإنها تستمد قوتها أيضا من ارتباطاتها الدولية التى توفرها لها العولمة المعاصرة.

فالتعقيد والصعوبة فى مواجهة فقر العولمة المعاصر لا يقتصر على أسباب من جانب الأغنياء، وإنما أيضا لذلك أسبابه من جانب الفقراء، ثورة الاتصالات والتى تتيح للفرد العادى أن يعرف كل مظاهر الحياة فى العالم فجرت عند الفقراء ثورة تطلعات طبقية مشروعة، وغير مشروعة، وهذا أمر قد يحمل عنصر تحذير للفئات الفقيرة.

(١) د/ حدى عبد العظيم : فقر الشعوب ، مرجع سابق ، ص ٨٦

فهناك عوامل تفشي ظاهرة الفقر ومنها :

١ـ تدني المستوى التعليمي : أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم ،أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية (كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كيفيا للثقافة) لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي، ولابد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية...إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي[١]. وتعلمنا دروس التاريخ أن الانتكاسات الحضارية والتاريخية التي مُنيتْ وما زالت تهز الأمة العربية، تعود في أغلبها إن لم تكن كلها إلى حالة التخلف والجهل والتبعية التي تقف كشاهد عيان على فشل تلك المشاريع الفكرية العربية.

٢ـ البطالة : على الرغم من نُدرة الإحصاءات الحديثة والمنظمة عن معدلات البطالة في الدول العربية، وعدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح منها ، إلا أنها تعبر بشكل عام عن ضخامة ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب، فمعدل البطالة الكلية الحالية للقوى العاملة العربية يتراوح مابين حوالي١١,٥٪ أو ما يقرب من عشرة ملايين نسمة وفق تقديرات التقدير الاقتصادي العربي الموحد ، ونحو ١٤٪ أو حوالي ١٢,٥مليون عاطل عن العمل وفق وقائع مؤتمر العمل العربي، لمنظمة العمل العربية عام٢٠٠٠م.

وتُعتبر هذه من أعلى معدلات البطالة في العالم. ومن الطبيعي أن تتباين معدلات البطالة مابين الدول العربية منفردة ،فمثلا يصل المعدل إلى حوالي٢٠٪ في كل من الجزائر والأردن واليمن ولبنان[٢].

وقد جاء في تقرير البنك الدولي أن هناك ما يزيد على ١٥مليون عاطل عربي،

(١) د/ محمود عبد المولى ، العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب ، تونس ،١٩٩٠، ص١٧٣
(٢) تقرير الأمانة العامة ـ جامعة الدول العربية ـ ١٩٩٩م.

أي ما يعادل من ١٥ـ٢٥٪ من قوة العمل العربية، ويتوقع أن يتضخم هذا الرقم إلى٢٥ مليون في آفاق سنة ٢٠١٠ ، وتُشير بيانات منظمة العمل العربية إلى أن ظاهرة بطالة حملة الشهادات التعليمية قد استفحلت في العديد من الدول العربية.

وهذا إن دل على شيء إنما يدل أن معدلات البطالة في أوساط الشرائح الشابة من المجتمع مرتفعة، وتتجاوز المقاييس والمعدلات العالمية، ولاشك أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يُفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية. فهي قد تؤدي تدريجيا إلى سلسلة من الحالات المختلفة، أي من البطالة إلى الإقصاء ومن الإقصاء إلى التهميش، ومن التهميش إلى الجنوح، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع... وهكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف وعدم استقرارية أشكال الاندماج، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي، وإضعاف العلاقة بين الأفراد والمجتمع، حيث تجد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الامتيازات التي تكتسبها فئات أخرى، فانقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة مستقرة في عمل ثابت وأخرى محرومة من هذا النوع من العمل يؤدي إلى تلاشي التماسك الاجتماعي والشعور بالنقص، فالعمل لا يمثل مصدرا للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة في المجتمع[١].

٣ـ التوزيع غير العادل للثروات الوطنية: «العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء» هكذا وصف الرئيس الجنوب أفريقي «مبيكي» في مؤتمر الأرض بجوهانسبرغ معضلة الفقر التي تزداد يوما بعد يوم رغم التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات، ورغم جني الكثير من خيرات الكوكب التي يُجمع الخبراء على أنها كافية لتقديم الرفاهية للستة مليارات من البشر الذين يعيشون فوقه لوتم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة. إذ تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر ٤٨ دولة، كما أن ثروة ٢٠٠ من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل ٤١٪ من سكان العالم مجتمعين، وفي ذلك بيان على أن الفقر

(١) زكية ستي: البطالة والاقصاء الاجتماعي، مجلة دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، عدد السابع ، الجزائر ، ٢٠٠٦، ص ١٢٦

في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات والدول والمجتمعات والتمايز الاجتماعي واللامساواة.

٤ـ الفساد والبيروقراطية: بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، فالتعفن الإداري المثقل بموروثات البيروقراطية يُساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة؛ وقد رصد تقرير الفساد لعام ٢٠٠٥ الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية،أربعه جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال، تتمثل في أن:

أ) الفساد يؤخر ويقلص الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية على المستوى الكوني، وأن خفضاً متواضعاً في الفساد سوف يعظم الاستثمارات في الاتصالات.

ب) الفساد يقلص النمو الذي يتم تخليقه عبر الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية.

ج) الفساد يرفع تكلفة تشغيل المستوى المتوافر من خدمات البنية التحتية.

د) الفساد يقلل نوعية ومستوى البنية التحتية،ويقلص القدرة على الاستفادة منها خصوصاً بالنسبة للفقراء.

فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقاً أمام تخفيف حدة الفقر. وقد أظهرت الدراسات الأمبريقية أن الفقراء يدفعون نصيبا من دخولهم على الرشاوى أكثر من الأغنياء، ويعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء[1].

(1) Corruption, Poverty, & Inequality, world bank.org

وتتشابه ظروف الفساد وعلاقة الفساد بالفقر في مختلف الدول العربية، ينشأ الفساد من خلال بيروقراطيات تتنامى جميعها بالتوازي مع طبيعة أنظمة الحكم منها البيروقراطية الملكية، وبيروقراطية الحزب، وبيروقراطية الدولة، وبيروقراطية العائلة والعشيرة، ويؤدي الاستئثار بالحكم إلى حالة قصوى من الفقر الاجتماعي، يكون نتيجتها عدم استفادة الفقراء من الدعم الحكومي ومن الخدمات، وإجهاض سياسة استهداف الفقراء بالدعم، وهو النهج الذي أكده تقرير التنمية لسنة ٢٠٠٤م.

ثالثاً: البُعد الاقتصادي للفقر:

يتخذ فقر الشعوب أبعاداً متعددة، منها البُعد الاقتصادي وما يشتمل عليه من تدنٍ في مستويات الدخل والإنتاج والاستثمار والادخار والبطالة السافرة والمقنّعة وانخفاض الإنتاجية وسوء توزيع الدخل، وأزمات الغذاء والطاقة والمرافق العامة المتعلقة بالخدمات والتبعية الاقتصادية ومشاكل السكان والإسكان.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هناك بعض الدراسات التي تعتبر تطور التنمية الاقتصادية مساوياً لتنمية الطاقة المستخدمة في مختلف الدول، ورغم أنَّ أرقام العالم الثالث لا تعطي تفصيلات عن الأوضاع في الدول الفقيرة منها، والدول المتوسطة الحال، فإنه يمكن القول بأنَّ تطور التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة أسوأ حالاً مما توضحه الأرقام الإجمالية للتنمية في العالم الثالث.

حيث تتجه إلى الانخفاض الشديد خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥م، بعكس دول منظمة الأوبك، وبنسبة أكثر انخفاضاً من النسب المناظرة، في كل من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول المعسكر الاشتراكي، والدول الصناعية المتقدمة بصفة عامة.

ومن المعروف، أنَّ العالم الثالث والعالم الرابع معاً، يستخدمان معاً ٩٪ فقط من الطاقة، بينما تستهلك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD نحو ٦٠٪ من الطاقة.

ورغم ما سبق، فإنَّ خبراء التنمية يرون أنَّ العالم الفقير[1]، عليه أن يزيد حصته من الإنتاج الصناعي العالمي إلى ما لا يقل عن ٢٥٪، كان بدءاً من عام ٢٠٠٥م وفقاً لإعلان (ليما) وخطة العمل به.

ويعني ذلك أنَّ السنوات القادمة لا تكفي لتحقيق الأمل المنشود مع التسليم بإمكان تحقق ذلك الأمل في بعض الدول المتوسطة الحال، ويعني ما سبق، تدهور الوزن النسبي لإنتاج الفقراء مقارناً بإنتاج الأغنياء طوال أكثر من جيل من الزمان.

وإذا أخذنا الزيادة في عدد السكان في الحسبان نجد أنَّ مستقبل الفرد من الدخل في الشعوب الفقيرة لا يبشّر بأي تحسّن، في ضوء انخفاض الاستثمارات اللازمة للمحافظة على تجدّد الدخل سنوياً، إذ طالما أنَّ الدخل منخفض، فلابد من انخفاض المدخرات، إن لم يكن انعدامها نهائياً، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمارات اللازمة للتنمية.

أنَّ الدراسات التنموية تشير إلى وجود تحيّز من جانب الدول الفقيرة للاستثمار في المدن والصناعة على حساب الرّيف والزراعة، إذ لا تتعدى نسبة الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة ٢٠٪ من الاستثمار العام، رغم أنَّ ٦٠٪ من السكان في كثير من الدول النامية يعتمدون على الزراعة.

ويترتب على ذلك بالطبع اتجاه الشعوب الفقيرة إلى استيراد الغذاء من الدول الغنية، وزيادة أعباء وأقساط مديونياتها وفوائدها، سنة بعد أخرى.

ولذلك يتضح مما سبق إلى الإشارة إلى قلة حيلة الدول الفقيرة في عالم يسيطر عليه الأغنياء، وكأن الشعوب الفقيرة قد كتب عليها أن تظل مقهورة بفقرها دون النجاح في قهر هذا الفقر ومواجهته، وقد آن أوان اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك وحشد الجهود والطاقات.

(١) د/ زيد بن محمد الرمانى: الفقر حقيقته وأسبابه، مرجع سابق، ص٣٥.

رابعاً: نتائج الفقر الاقتصادية :

تظهر نتائج الفقر الاقتصادية عادة من خلال تتبع الحسابات الوطنية للدول الفقيرة، التي تظهر بعض المؤشرات عن انخفاض الإيرادات العامة، وحدوث عجز مزمن في ميزانية الدولة، وعن انخفاض حجم الصادرات الوطنية، وحدوث عجز مزمن في ميزان المدفوعات. وكذلك بعض المؤشرات التي تبيّن انخفاض القوة الشرائية للنقود داخلياً (التضخم)، وخارجياً (سعر الصرف)، وأعباء الديون الأجنبية.

ولذلك ان أثر تدهور شروط التبادل التجاري للدول الفقيرة، التي أصبحت سمة مميزة لعلاقات التبادل التجاري بين الأغنياء والفقراء منذ بداية القرن الماضي، إذ ترتب على تدهور القوة الشرائية لأسعار صادرات الدول الفقيرة، نتيجة التضخم العالمي في الوقت الذي اتجهت فيه أسعار الواردات من الدول الغنية إلى الارتفاع، أن أصبحت شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول الفقيرة، وانعكس ذلك على موازين المدفوعات، فتفاقم العجز لدى الدول الفقيرة.

ولما كانت الدول الفقيرة تفتقر إلى وجود موارد اقتصادية كبيرة أو صناعات قوية قادرة على غزو الأسواق العالمية، فقد اضطرت إلى الاستدانة من الخارج لتغطية الفرق بين حصيلة ما تصدره وقيمة ما تستورده سنوياً من الدول الغنية، وأخطر أنواع الاستدانة ما كان متعلقاً بالغذاء والسلاح اللذين أحكما كلا من التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية للدول الاستعمارية الكبرى

ففى ظل اتجاه أسعار الفائدة العالمية على القروض في الارتفاع، فقد باتت أعباء خدمة الديون الخارجية هماً ثقيلاً على قلوب وعقول الشعوب الفقيرة ومهدِّداً لها بخطر المجاعة، إذا ما عجزت عن السداد، أو إذا ما أرادت تحقيق الاستقلال السياسي وعدم الانحياز.

ولعل المتأمل يستطيع أن يتبيّن مدى التلازم بين أعباء خدمة الديون الخارجية ومتوسط أسعار الفائدة العالمية التي تقترض بها الدول الفقيرة من الدول الغنية.

ويزيد الأمر سوءاً الاتجاه نحو ارتفاع نسبة الديون الخاصة وانخفاض الديون الرسمية التي تُمنح عادة بشروط ميسرة وبتكلفة قليلة، إذا ما قورنت بالديون الأجنبية الخاصة، ونظراً للأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الشعوب الفقيرة، فكثيراً ما تعجز الحكومات الفقيرة عن سداد ما يحل موعد استحقاقه من ديون خارجية فتضطر إلى طلب إعادة جدولة الديون. ويؤدي ذلك في الحقيقة إلى زيادة أعباء الديون الخارجية أكثر من ذي قبل، نظراً لاضطرارها إلى دفع فوائد تأخير على الأقساط التي تطلب تأجيل دفعها، وعادة ما تكون أسعار هذه الفوائد أكبر بكثير من أسعار الفائدة الإسمية على القروض التي يعاد جدولتها.

وقد أوضحت الدراسات الاجتماعية أنَّ المجتمعات الفقيرة التي تنتشر بها أصناف من الجرائم والأمراض الاجتماعية، تختلف عن تلك التي توجد في المجتمعات المتقدمة، إذ نجد في المجتمعات المتقدمة جرائم مثل: الانتحار وجرائم العصابات وجرائم رجال الأعمال والمظاهرات، وفي المجتمعات الفقيرة هناك جرائم مثل: الرشوة والاختلاس والسوق السوداء والسرقة، ثم إنَّ معدلات الوفيات في دول الفقر أعلى بكثير من مثيلاتها في دول الغنى والثراء، وذلك راجع لعدم كفاية الرعاية الصحية وتلوث البيئة والتخلف الحضاري وعدم كفاية الدواء والغذاء والسكن ومستويات المعيشة، ونظراً لتملك بعض الأفراد في الدول الفقيرة للجانب الأكبر من الثروة، وفي ظل الجمود الاجتماعي، نجد أنَّ الفقر والغنى أمور مستمرة في حياة الفقراء والأغنياء. وكأنّ الفقير كتب عليه أن يمضي حياته يعانى من الفقر، والجوع، والحرمان، بينما يظل الغني ينعم بالثروة والنعيم، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى أن تصبح ذرية الفقير فقيرة، بينما ترث ذرية الغني الثراء.

وإذا استمر الأمر على هذا الاتجاه، فإنَّ النتيجة كارثة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية وبيئية لا حدود لها، ومن ثَمَّ، فقد آن أوان المشاركة الاجتماعية الفاعلة والعادلة بين الأغنياء والفقراء على السواء

خامساً: عولمة الفقر في العالم الثالث:

فنحن نعيش في عصر الفقر العالمي مع ظهور المجاعات على نطاق واسع، ومع عودة الأوبئة الفتَّاكة، وانهيار القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية، وضمور برامج الرعاية الصحية والاجتماعية فيها، وللأسف؛ فإن هناك محاولات من الوكالات الدولية الكبرى الثلاث؛ البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ لتشويه الحقائق والتلاعب بالبيانات، وبمعايير الفقر من أجل تقديم صورة أفضل للعالم.

بدأت عولمة الفقر في العالم الثالث متزامنة مع حدوث الهجمة العنيفة لازمة الديون، وقد امتدت منذ التسعينيات لتشمل جميع المناطق الأساسية في العالم، كما انتشرت المجاعة وطالت جانبًا كبيرًا من السكان في العالم؛ فحسب تقدير الأمم المتحدة، فإن ٢٣ مليون إنسان في القرن الإفريقي فقط معرضون في الواقع لخطر المجاعة.

يقول مايكل تشوسادوفسكي[١]: تتفق الدول السبع الكبرى، والمؤسسات الدولية، بما فيها البنك الدولي على إنكار المستويات المتزايدة للفقر العالمي الناشئ عن عمليات الهيكلة الاقتصادية، ويتم إخفاء الحقائق الاجتماعية، والتلاعب بالإحصاءات الرسمية، كما تقلب المفاهيم الاقتصادية رأسًا على عقب، فيحدد البنك الدولي وبعيدًا عن المفاهيم والمناهج التقليدية الاقتصادية المتعارف عليها؛ لقياس الفقر يحدد بشكل عشوائى أن بداية الوقوف على باب الفقر بدولار في اليوم، ويصنف فئات السكان ذات الدخل الفردي الذي يزيد على دولار واحد في اليوم على أنها غير فقيرة، فإن مقياس دولار في اليوم لا يستند إلى أساس منطقي؛ ففئات السكان في البلدان النامية التي يصل دخلها الفردي إلى دولارين أو ثلاثة دولارات أو حتى خمسة دولارات في اليوم ما زالت تعاني الفقر، وعدم استطاعتها تغطية النفقات الأساسية على الغذاء والمأوى والصحة والتعليم.

(١) د/ زيد بن محمد الرماني: عولمة الفقر في العالم الثالث، ٢٠٠٨، ص ٣٤

عندما يتحدد باب الفقر بدولار في اليوم، يصبح تقدير مستويات الفقر العالمي والوطني مجرد مسألة حسابية، وتحسب مؤشرات الفقر بطريقة آلية ابتداءً من فرضية الدولار في اليوم، ومن ثَمَّ تدرج المعلومات ضمن جداول جذابة تبين تراجعًا في مستويات الفقر العالمي مع حلول القرن الواحد والعشرين، وهذه التنبؤات المتعلقة بالفقر تستند إلى نسبة مفترضة من النمو في الدخل الفردي الذي يتضمن انخفاضًا مساويًا له ومتماشيًا معه في مستويات الفقر، فإن الإطار الذي بُني على فرضية دولار في اليوم ليس له أي معنًى؛ لأنه ابتعد عن دراسة وقائع الحياة الفعلية، فمع غياب دراسة النفقات المنزلية على الطعام والمأوى، والخدمات الاجتماعية والصحية يصبح تقدير مؤشرات الفقر في الإطار الذي وضعه البنك الدولي مجرد مسألة حسابية.

ونلخص إلى ذلك أن التلاعب بأرقام الفقر العالمي تعيق المجتمعات الوطنية عن فَهْم نتائج المسار التاريخي الذي ابتدأ في بداية الثمانينيات مع هجوم أزمة الديون، وقد غزا هذا الوعي الخاطئ جميع ميادين الحوار والنقاش، وبدورها فإن قلة التبصُّر الفكرية لعلم الاقتصاد السائد تعيق فَهْم الأعمال الحقيقية للرأسمالية الكونية، وأثرها المدمر على سُبل عيش ملايين الناس.

وللأسف؛ فإن المؤسسات الدولية سارت وأخذت مؤيدة الخطاب الاقتصادي السائد نفسه دون تقييم لتأثير عملية الهيكلة الاقتصادية على المجتمعات الوطنية، والتي تؤدي إلى انهيار المؤسسات، وإلى تزايد حِدة الصراع الاجتماعي

الفصل الثانى

مفهوم الفقر فى النظام الإسلامى

على المستوى التاريخي، ليس هناك تعريفاً موحداً للفقر في كل الثقافات، بل لا تعتبر بعض الثقافات الفقر عيبًا، ولكن الفقر في الفكر الإسلامي بقول «سيدنا علي ابن طالب» ـ المشهورة: «لو كان الفقر رجلاً لقتلته»، فإنه بذلك يقصد ـ ليس إلا ـ وطأة الفقر ووحشيته حين يضرب في المجتمعات الإنسانيَّة، بل يؤرِّخ من ناحية ثانية للماضي السحيق للفقر في النظام العربي والإسلامي، إلا أن هناك من يؤثر «الفقر الاختياري»؛ أي: أولئك البشر الذين رفضوا الزخرف والمظهر وانطلقوا يسبحون في ملكوت الله: «الرهبانية التي ذمَّها الإسلام»، وكان احترام هؤلاء للفقر باختيارهم، باعتباره درجةً من درجات الإيمان، على سبيل المثال في العهد الوسيط، أما في العصر الحاضر، فقد تمتعوا بشتى أنواع الرفاهية، بتوظيفهم إياه كذريعة لجمع الثروات الهائلة، ومع عنقودية الاقتصاد العولَمي واتساع الاقتصاد التجاري وعملية التمدين، اكتسب الفقر دلالته الاقتصادية، وأصبح الفقير هو من ينقصه المال والممتلكات التي يحوزها الغني، ويتحول الفقر إلى معنى مطلق وليس نسبياً، فيصير الفقر عيبًا، وبعدئذ يصير مرضًا يذل من يُصاب به، ومن ذلك سوف نتناول فى هذا الفصل مشكلة الفقر من خلال النظام الإسلامى ـ وتحليل أبعادها.

أولاً: مفهوم الفقر في الإسلام:

- تعددت المفاهيم الخاصة بالفقر والتى سوف نسردها بالتفصيل:

- الفقر النِّسْبيّ: للفقر مفهوم نسبي، فالشيء الأقل يعدُّ فقيرًا بالنسبة للأكثر، وفي هذا يعكس الفقر التفاوت في الدخول، والتفاوت في حد ذاته يعترف الإسلام به كسنة كونية، إذ يرجع لاختلاف قدرات الأفراد، ومقدار ما يبذلونه من جهد، وعمل صالح.

وفى هذا يقول الله ـ تعالى ـ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم

مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[1]، ويقول كذلك: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ ﴾[2].

فالملاحظ أن الإسلام يعطى للفقر مفهوما نسبيا وليس ثابتا فى كل الظروف والأحوال، وبالتالى لا يصح أن يعرف الفقر بأنه (العجز عن الاشباع البسيط للحاجات الأساسية، لان المستوى المعيشى الذى يعيشه الأفراد قد يكون تعدى ذلك، وبالتالى من لا يستطيع أن يعيش فى مثل هذا المستوى العام لمعيشة الناس يعد فقيرا)[3]، وعلى هذا الأساس يعترف الإسلام بالتفاوت بين الأفراد في أرزاقهم، وفى نمط حياتهم، أو معيشتهم، وذلك نتيجة طبيعية لاختلافهم في مقدار ما يبذلون من جهد وعمل.

ومما يجدر ذكره في ذلك أن الهدف من هذا التفاوت هو التسخير والابتلاء، والتسخير هنا تسخير عمل ونظام وليس تسخير قهر وإذلال على حد تعبير الماوردى[4]، فلكل فرد مواهب وقدرات تختلف في كمها وكيفها عما لدى الأفراد الآخرين، وكل إنسان مميز في صفة ما، ويمتاز عليه آخر في صفة أخرى، ومن ثم فإن كل فرد مسخر للآخر في الصفة التي امتاز بها.

فالعالم يعود على الجاهل بعلمه، والغني يعود على الفقير بماله، والفقير يعود على الغني بجهده وعرقه.

وعلى ذلك، فإن لفظ سخريًّا لا يعني العمل المسخر الذي لا أجر له؛ لأن الإسلام لا يعترف بالسخرة، وإنما يعترف بالتعاون على أساس أن الجميع يحتاج

(١) سورة الزخرف : الآية ٣٢.
(٢) سورة الأنعام: الآية ١٦٥.
(٣) د/ السيد عطية عبد الواحد : مرجع سابق ص ٥٥٩
(٤) انظر الماوردي: «أدب الدنيا والدين»، المطبعة الأميرية ١٩١٧ – ١٠٢.

بعضهم إلى بعض، وفى هذا يقول الله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾[1].

ومن ذلك نصل إلى أن الإسلام يقضي على إجحاف النظام الطبقي، وعلى التناقض الذي يمكن أن يتحقق بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة، التي تسود المجتمع، على أساس الاعتراف بالتفاوت من أجل التعاون، ومحاربة التناقضات التي يولدها النظام الطبقي.

الفقر الطبقي: وكما أنَّ للفقر مفهومًا نسبيًّا، فإن له مفهومًا مطلقًا، بمعنى عدم تمكن الفرد من إشباع حاجاته، ويعني الفقر في هذا الشأن عدم إمكان الفرد تحقيق حد الكفاية.

وهنا نستطيع التساؤل عن نوعية الحاجات غير المشبعة، هل هي الحاجات الضرورية والأساسية التي تحفظ للإنسان مجرد حياته في الدنيا ؟ أم هي الحاجات المعتادة التي تضمن للإنسان العيش المناسب في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، وهو ما يطلق عليه: حد الكفاف؟

ثانياً: التعريف بمشكلة الفقر:

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات الإسلامية وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين، حيث تشير الإحصاءات إلى أن أفقر دول العالم هي دول إسلامية[2].

ويتفرع عن مشكلة الفقر مشكلات عديدة صحية وأمنية واجتماعية واقتصادية، فالفقر هو أحد أهم الحلقات المغلقة في المجتمعات المتخلفة اقتصادياً، وتتطلب هنا دراسة الموضوع تفصيلاً:

(١) سورة الحجرات، الآية ١٣.
(٢) د/ نبيل الطويل: الحرمان والتخلف فى ديار المسلمين، مرجع سابق، ص٢٧، ص ٢٨.

الفقر فى اللغة[١] : الفقير هو المكسور فقار الظهر، والفاقرة الداهية، يقال فقرته الفاقرة، أي كسرت فقار ظهره.

- أما الفقر في اصطلاح الفقهاء : ذهب الحنفية إلى أن من يملك دون نصاب الزكاة فهو فقير، جاء في البحر الرائق (والأولى أن يفسر الفقير بمن له ما دون النصاب .. أخذا من قولهم يجوز دفع الزكاة إلى من يملك ما دون النصاب)[٢].

وذهب المالكية إلى أن الفقير هو الذي لا يملك قوت سنة، جاء في حاشية الدسوقي (وهو من لا يملك قوت عامه سواء كان لا يملك شيئا أو يملك دون قوت العام)[٣].

وذهب الشافعية إلى أن الفقير هو من لا مال له كما جاء في الأم (فالفقير الذى لا مال له ولا كسب يقع منه موقعاً)[٤].

وذهب الحنابلة إلى أن الفقير هو من لا يملك شيئا، جاء في فتاوى ابن تيمية[٥] : (وقد تنازع العلماء هل الفقير أشد حاجة أو المسكين أو الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل على ثلاثة أقوال لهم واتفقوا على أن من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فانه يعطى ما يكفيه سواء كان لبسه لبس الفقير .. أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الأصناف بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء مثل الصانع الذي لا تقوم صنعته بكفايته والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته والجندي الذي لا يقوم إقطاعه بكفايته.. فكل هؤلاء مستحقون).

فالراجح من أقوال الفقهاء أنه يعطى بما يخرج به من اسم الفقر إلى ادنى مراتب الغنى، وذلك معتبر بحسب حالهم، فمنهم من يصير بالدينار غنيا، ومنهم من لا يصير كذلك إلا بمائة دينار، وبعبارة أخرى أن تقدير العطاء مسألة نسبية تختلف

(١) د/ إسماعيل الجوهرى: الصحاح، تحقيق عبد الغفور عطار، طبعة شربتلى، مكة المكرمة، ص ٧٨٢
(٢) زين بن إبراهيم: البحر الرائق، دار المعرفة، بيروت، د ت ٢/ ٤٩٢
(٣) محمد عرفة الدسوقى : حاشية الدسوقى، دار الفكر، بيروت، د ت، ١/ ٤٩٢
(٤) محمد بن إدريس الشافعى: الأم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣ هـ، طبعة ثانية، ٤/ ٩٣
(٥) ابن تيمية : فتاوى ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، د ت، ٢٨/ ٥٦٩

من شخص لآخر بحسب مهنة الفقير وطبيعة حالته وطبيعة المكان الذى يسكن فيه ومستوى المعيشة الذى يحياه أبناء وطنه وغير ذلك من الأمور متروك تقديرها لولى الأمر المسلم[1].

وبعد استعراض هذه الآراء : نلاحظ أن رأي ابن تيمية هو الأوسع والأكثر اتفاقا مع مقاصد الشريعة، فالفقير هو كل من ليس لديه ما يكفيه أو ليس لديه حد الكفاية، وهذا الحد يختلف باختلاف ظروف المجتمعات ومستويات المعيشة، فقد يكون في وقت من الأوقات يقدر بما دون نصاب الزكاة، وقد يقدر في وقت أخر بما يساوي قوت عام وهكذا. وهذا المعنى الواسع للفقر الذي يدخل عرف الناس واصطلاحهم في كل زمان ومكان، يسمح بإدخال المؤشرات والمعايير التي يذكرها خبراء التنمية والمنظمات الدولية للفقر، فمن معايير الفقر الهامة في الوقت الحاضر[2]: نقص الرفاهية والعدالة والحرية والقدرة على التعبير والقدرة على التكيف والحصول على فرص عمل والمشاركة فى الحياة.

ولا يبتعد هذا المعنى الاصطلاحي الواسع عن المعنى اللغوي للفقر، فكل من لا يملك كفايته، سوف يستغل ويضطهد من قبل الغير، وهذه وحدها قاصمة الظهر كما هو المعنى اللغوي للفقر.

ثالثاً: مشكلة الفقر في الإسلام:

قام الإسلام بعرض مشكلة الفقر قبل أن تتطوَر هذه المشكلة؛ لتصبح الشغل الشاغل للدولِ المتخلفة عمومًا، ومن هنا اعتبر الإسلام المال زينة الحياة الدنيا؛ فقال تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾[3].

(١) د/ السيد عطية عبد الواحد : مرجع سابق ص ٥٧٠

(٢) ديبا ناريان: الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولى، مجلد ٣٧، عدد ٤، ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٨.

(٣) سورة الكهف، الآية ٤٦.

هذا وينظر الإسلام للفقر على أنه خطر على العقيدة، وخطر على الأخلاق، وخطر على سلامة التفكير، وخطر على الأسرة، وعلى المجتمع[1]، وفضلاً عن ذلك فإنه يعتبر بلاءً يستعاذُ بالله من شَرِّهِ ؛ فعن عائشة ﵂ أن النبي ﷺ : «اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار، ومن عذاب النار، وأعوذ بك من فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر»[2].

رابعاً: الإسلام ومواجهة الفقر:

وأمام تفاقم هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، وعجز المناهج الوضعية عن مواجهتها وحلها، بدأ العالم يبحث عن الحلول الناجمة لهذه المشكلات، ولم ولن يجد أمامه إلا منهج الإسلام الصالح لكل زمان ومكان، فقد كشف مسؤولُ استراتيجيةِ مكافحة الفقر بالبنك الدولي (جون بيج) منذ عدة سنوات عن قيام البنك بدراسة بعض المبادئ الإسلامية المتعلقة بالتعاملات المالية والزكاة الشرعية التي تُدفع من الأغنياء للفقراء، بغية الاستفادة منها في وضع استراتيجيات مكافحة الفقر حول العالم، وإذا كانت هناك مبادئ دينية من أي ديانة تساعد على تحقيق هذه الأهداف، فنحن مستعدون لدراستها، على أن تكون ذات أبعاد اقتصادية وإنتاجية وليست مجرد هِبَات ربما لا تساعد الشعوب على تجاوز أزماتها، والذي يبحث عنه العالمُ اليومَ للقضاء على مشكلة الفقر المستعصية التي لم تفلح كل الحلول والتشريعات الوضعية في معالجتها، قد قرره الإسلامُ منذ أربعة عشر قرنًا من الزمان، ممثلا في فريضة الزكاة بأثرها في التنمية والإنتاجية الكثيرة، التي قررها الإسلام للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فهناك جهات متخصصة في بعض الدول الإسلامية ـ وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ـ تجمع الزكاة بغرض مكافحة الفقر، إذ تقوم «مصلحة الزكاة

(١) انظر في تفصيل ذلك: دكتور يوسف القرضاوي، «دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية»؛ الاقتصاد الإسلامي، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز. المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ١٤٠٠ – ١٩٨٠، صفحة ٢٣٤ وما بعدها.
(٢) رواه البخاري.

والدخل» التابعة لوزارة المال بتحصيل الزكاة الشرعية سنويًا من كل الشركات والمؤسسات المسجلة في السجل التجاري لدى وزارة التجارة، إضافة إلى إرسال «الجُبَاة» لجباية الزكاة من المزارعين ومربي الماشية، ثم توزيعها في مصارفها الشرعية

خامساً: هدف الإسلام من محاربة الفقر:

يستهدف الإسلام من محاربة الفقر، تحرير الإنسان من براثنه، بحيث يتهيأ له مستوى من المعيشة يليق بكرامة الإنسان، وهو الذي كرمه الله، وإذا ضمن الإنسان الحياة الطيبة، وشعر بنعمة الله، أقبل على عبادة الله في خشوع وإحسان، ومن ثم لا ينشغل بطلب الرغيف، ولا يبتعد عن معرفة الله وحسن الصلة به.

ومن هنا فرض الله الزكاة، وجعلها ركنًا من أركان الإسلام، تؤخذ من الأغنياء لترد على الفقراء، وبهذا يستطيع الفقير أن يشارك في الحياة، ويقوم بواجبه في طاعة الله، كعضو حي في المجتمع وليس كمًّا مهملاً، فإن شعور الفقير بذلك يعتبر في حد ذاته ثروة كبيرة، ومورداً بشريًّا يساهم في تقدم مجتمعه، وأمته الإسلامية.

وإذا كان القرآن الكريم قد نص - على سبيل الحصر - على مصارف الزكاة، في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[1]، فإنَّ هذه الآية الكريمة قد حصرت مصارف الزكاة، ولكنها لم تحدد مواصفات وشروط كل مصرف، وتركت ذلك للفقه ليواكب استخدام حصيلة الزكاة وتطور المجتمع وظروفه، وفى تخصيص جُزء من حصيلة الزكاة للفقراء والمساكين، استهدفت الآية أن تجعل من الزكاة أداة لتحقيق مجتمع إسلامي متضامن ومتعاون بين الأغنياء والفقراء، ولعل ذلك يؤدي بنا إلى ضرورة تحديد مفهوم الفقر في الإسلام.

(١) سورة التوبة: الآية ٦٠.

سادساً: نشـــــأة الفقر:

ينظر الإسلام للموارد الاقتصادية نظرة شاملة في مواجهة البشر ككل، وفي هذا تكون الموارد كافية لإشباع حاجة الإنسان، والدليل على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَـٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾[1].

وعلى هذا الأساس فإن أي قصور في استغلال الموارد يعتبر سببًا رئيسيًّا في خلق مشكلة الفقر، كما أن سوء توزيع الدخل وعدم الإنفاق في سبيل الله، يعتبر سببًا ثانيًا في خلق تلك المشكلة. وقد عبر الله ـ سبحانه وتعالى ـ عن ذلك بقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2]. **ومؤدى ذلك أن سلوك الإنسان ذاته، وفساد نظامه الاقتصادي، سواء من ناحية ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع أو كان معًا، هو السبب الذي يكمن خلف مشكلة الفقر.**

- **وقد عالج الإسلام هذا الموقف من ناحيتين:**

الأولى: من ناحية الإنتاج: فدعا إلى التنمية الاقتصادية، واعتبر تعمير الأرض من أفضل ضروب العبادة، بل إن الإنتاج النافع واجب لا يكمل الواجب الديني إلا به، بشرط أن يكون هذا الناتج منسجمًا مع دائرة الحلال، وهو ما يسد منافذ الشهوات والسلوكيات الضارة التي تستنفذ جانبًا من الموارد. وتعتبر التنمية الاقتصادية في هذا فرضًا على الفرد والدولة، ولهذا يأمرنا الله ـ تعالى ـ بالمشي في

(١) سورة إبراهيم، الآية ٣٢ – ٣٤.
(٢) سورة يس: الآية ٤٧.

مناكب الأرض والانتشار فيها، أي ممارسة كافة العمليات الإنتاجية والحرفية، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولاً فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾[1].

الثانية: من ناحية التوزيع: وهنا يكفل الإسلام عن طريق الزكاة حد الكفاية، أو حد الغنى لكل فرد، بمعنى أنه إذا عجز فرد عن أن يوفر لنفسه المستوى المناسب للمعيشة لسبب خارج عن إرادته، فإن نفقته تكون واجبة في بيت مال المسلمين؛ أي توجد في خزانة الدولة.

- أبعاد مفهوم حد الكفاف والكفاية:

لا تقتصر حاجات الإنسان في الإسلام على الطعام والشراب واللباس والمسكن، وهى التي تمثل الحاجات الأساسية NEEDS BASIC أو حد الكفاف؛ بل تتعداها إلى ما تستقيم به حياته، ويصلح به أمره، ويجعله يعيش في مستوى المعيشة السائد؛ أي حد الكفاية، فلكل فرد في المجتمع الإسلامي حاجات ضرورية تختلف باختلاف الزمان والمكان، فإذا لم تسعفه ظروفه الخاصة مثل المرض أو الشيخوخة أو التعطُّل عن العمل عن تحقيق المستوى المعيشي المناسب، فإن بيت مال المسلمين؛ أي خزانة الدولة، تتكفل بذلك أيًّا كانت جنسه أو جنسيته، أو ديانة هذا الفرد.

وفى ذلك يقول الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[2]، دون تحديد لديانة أو جنسية هؤلاء الفقراء أو المساكين؛ ويقول رسول الله ﷺ فيما رواه الشيخان البخاري ومسلم: «من ترك دينًا أو ضياعًا (أي أولادًا ضائعين لا مال لهم) فإليَّ وعليَّ»[3]؛ أي أن من ترك ذرية ضعيفة فليأتني بصفتي الدولة، فأنا المسؤول عنه والكفيل به.

ونلخص إلى ذلك أن حد الكفاية يختلف باختلاف ظروف المجتمعات من ناحية

(١) سورة الملك: الآية ١٥.
(٢) سورة التوبة: الآية ٦٠.
(٣) رواه الشيخان: صحيح مسلم، وصحيح البخارى.

الزمان والمكان، بل إنه يختلف في ذات المجتمع من فترة إلى أخرى. ويعتبر حد الكفاية بمثابة الحد الأدنى الذي تكفله الدولة للمواطن، ومن ثم فهو بمنزلة الضمان الاجتماعي لمن عجز عن أن يوفر لنفسه - بسبب خارج عن إرادته - المستوى المعيشي المناسب.

ولا يقتصر القول على وجوب قيام الدولة بتوفير حد الكفاية؛ بل إن ذلك يعتبر في نظر الإسلام من أسس الدين، وفى هذا يقول الله - تعالى -: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾[1].

ومن محصلة ذلك يتضح لنا أن توفير حد الكفاية مطلب ضروري، وتعتبر الدولة مسؤولة عن ذلك سواء انفردت هي بعبء التمويل، أو اشتركت مع القادرين من أبناء المجتمع في ذلك.

وقد خلص عمر بن الخطاب ذلك بقوله: «ما من أحد إلاَّ وله في هذا المال حق، الرجل وحاجته، الرجل وبلاؤه (أي عمله)»؛ ثم في قوله: «إني حريص على ألا أدع حاجة إلاَّ سددتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا آسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف»[2].

إذا عكس التفاوت فجوة متسعة بين الأقل دخلاً والأكثر دخلاً، فإن الإسلام لا يعترف بهذا النمط من توزيع الدخل، ولهذا يسلك منهجًا يحقق العدالة في هذا التوزيع:

---

(١) سورة البقرة الآية ١٧٧ .

(٢) انظر: ابن الجوزي: «تاريخ عمر بن الخطاب»، المطبعة التجارية الكبرى، بدون تاريخ، صفحة ١٠١ وما بعدها، وقد اقتبسنا ذلك من مقال الدكتور/ محمد شوقي الفنجري عن نظرية التوزيع في الإسلام، مصر المعاصرة، المرجع السابق، صفحة ٨٨ – ٨٩ .

أولاً : فبالنسبة لحد الكفاف :

وهنا تتجسد عدالة التوزيع في الإسلام في المساواة المطلقة بين الأفراد ، ويعني ذلك أنه إذا كانت إمكانيات المجتمع تعطي فقط الحاجات الأساسية للأفراد ، فلا يجوز أن يتفاوت فرد عن فرد في الاستفادة من هذه الإمكانيات. وفي هذا يقول الله - تعالى -: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾[1].

ويوضح ابن حزم : الحاجات الأساسية هذه، والتي يجب أن تتوفر لكل إنسان في ظل الإسلام بقوله: «وفرض على الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات ولا في سائر المسلمين بهم فيقام لهم بما يلزمهم من القوت الذي لا بد منه، ومن ملبس للصيف والشتاء مثل ذلك، ومن مسكن يكفيهم من الشمس والمطر وعيون المارة»[2].

وعلى هذا الأساس إذا كانت موارد المجتمع تعجز عن توفير حد الكفاية لكل فرد ، بمعنى أن يكون هناك من لا يجد الاستهلاك الضروري، وهناك من يزيد استهلاكه عن الحاجات الأساسية فإن الإسلام لا يقر ذلك في كل الوجوه. وفي هذا يقول رسول الله ﷺ : «ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع»[3].

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد ؛ بل إن الإسلام لا يعترف بالملكية الخاصة في مثل هذه الحالة استنادًا إلى قول رسول الله ﷺ : «إذا بات مؤمن جائعًا فلا مال لأحد »[4].

وإزاء هذا الموقف لا يقف الإسلام سلبيًّا ، وإنما يدعو إلى تعبئة الموارد ، وتوزيعها بالتساوي بين الأفراد :

(١) سورة طه، الآية ١١٨، ١١٩ .
(٢) ابن حزم (علي بن أحمد) «المحلى»، ج٦ صفحة ١٥٦.
(٣) السيوطي (جلال الدين بن عبدالرحمن) «الجامع الصغير»، المطبعة اليمنية ج٢، صفحة ١٢٠ .
(٤) دكتور/ محمد شوقي الفنجري، «المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي»، دار النهضة العربية ١٩٧٢، صفحة ٣٩.

فقد قال أبو سعيد الخدري: كنا في سفر فقال رسول الله ﷺ: «من كان معه فضل ظهر (دابة) فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له»[1]، وفي هذا يقول أبو ذر الغفاري في ذلك أيضًا: «عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، كيف لا يخرج على الناس شاهرًا سيفه»[2].

ونتيجة لذلك فإنه إذا شاع الغنى بمستوياته العديدة، في الوقت الذي نجد فيه - ولو فردًا واحدًا في المجتمع - محرومًا من إشباع حاجاته الأساسية، فإن هذا النمط من توزيع الدخول مدان من وجهة نظر الإسلام وغير معترف به من جانبه.

ثانياً: بالنسبة لحد الكفاية:

إذا توافر حد الكفاية لكل فرد، ثم وجدت إمكانية فوق ذلك بحيث تتجاوز الدخول هذا الحد، فإن عدالة التوزيع تقتضي أن يكون هناك تفاوت بين الأفراد، وفي ذلك يقول الله - تعالى -: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزۡقِهِمۡ عَلَىٰ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌۚ أَفَبِنِعۡمَةِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾[3]، فالمفضل هو الذي عليه أن يعود على الأقل امتثالاً، لقوله ﷺ: «فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يطعم، وليلبسه مما يلبس»[4]، اى يعني: يطعمه من طعامه الذي عنده والذي يأكله، ولهذا كان أبو ذر إذا قدم إليه طعامه دعا بالخادم وأمره بأن يأكل معه، سيما إذا كان الطعام قد أصلحه ذلك الخادم وكذلك كان أبو ذر سوى بينه وبين غلامه فألبسه حلة كاملة كما أنه لبس مثلها، فهذا دليل أو الشاهد منه أن خصال الجاهلية من خصال الكفر وذلك دليلا قويا للحديث، ويقول جل شأنه: ﴿نَحۡنُ قَسَمۡنَا بَيۡنَهُم مَّعِيشَتَهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗاۗ وَرَحۡمَتُ رَبِّكَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾[5].

---

(١) الراوى: أبو سعيد الخدرى، المصدر: صحيح مسلم
(٢) عبدالحميد جودة السحار، «أبو ذر الغفاري»، مطبوعات مكتبة مصر، الطبعة الثانية، ص ٥٦
(٣) سورة النحل، الآية ٧١. (٤) كتاب الإيمان من صحيح البخاري. (٥) سورة الزخرف: الآية ٣٢.

- ونلاحظ في هذا أن الله فاوَتَ بين الأفراد في أرزاقهم؛ أي في الدخول التي يحصلون عليها.

ويتفق الإسلام هنا مع منطق الأشياء، فالإنسان يختلف في ملكاته ومواهبه من فرد إلى آخر، ومن العدل أن يتحقق الاختلاف فيما يعود على كل منهم جزاء أعمالهم.

وإذا كان الهدف من هذا التفاوت هو التعاون على نحو ما رأينا فإن هذا التفاوت لا يكون مطلقًا، وإنما مقيدًا بحدود هذا الهدف، ولا يعني حد الكفاية الحاجات الضرورية أو الأساسية، وإلا أدى ذلك كما جاء على لسان الإمام الغزالي: «إلى سقوط الحج والزكاة والكفارات المالية، وكل عبادة نيطت بالغنى من الناس، إذا أصبح الناس لا يملكون إلاَّ قدر حاجاتهم، وهو غاية القبح»[1].

ولكن هل هناك حد أعلى للغنى يتعين ألا يتجاوزه الفرد؟، فالواقع أنه ليس هناك حد للغنى، أو حجر على الإنسان في مقدار ممتلكاته، وليس ذلك مدانًا؛ بل التقصير فيه هو محل الإدانة، ولا يعني ذلك أن الغنى متلازم مع الترف، وإنما ينشأ الترف من نمط الإنفاق بغض النظر عما يملك الإنسان من أموال، وإلا كان عثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف من كبار المترفين لعظم ما يملكون.

وعليه فإن ما يرد على الغنى من قيود هو ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد، والتوسط في الإنفاق حتى بعد استيفاء هذا الحد، أي دون ترف وذلك جاء في قوله - تعالى -: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾[2].

ونتيجة ذلك فإن على الفرد وهو يشق طريق الغنى أن يأخذ في اعتباره النهوض بالآخرين، والعمل على رفع دخولهم كلما ازداد دخله هو.

(١) انظر: الإمام الغزالي، «إحياء علوم الدين»، مطبعة صبيح ١٩٥٨ ص ٢ صفحة ٩٧.
(٢) سورة الفرقان، الآية ٦٧.

سابعاً: أسباب الفقر والتخلُّف في بلدان العالم الإسلامي:

تجدر بنا الإشارة إلى الكلمات التى جاءت على لسان شولتز[1] « T.W Schults» في محاضرته عند حصوله على جائزة «نوبل» في الاقتصاد عام ١٩٧٩ : «إن جزءًا كبيرًا من سكان العالم فقراءٌ ؛ لذلك فإنه إذا ما عرفنا (اقتصاد أسباب الفقر)، فإننا نكون قد عرفنا كثيرًا من الاقتصاد الذي يستحق أن نهتم به»[2].

كثيرا من الأسباب التي تقود إلى الفقر بمظاهره المختلفة، لا يمكن حصرها وتحتاج بدورها إلى تأليف كُتب: من سوء في إدارة الموارد المتاحة، إلى الإنفاق المتسارع، وتراجع وتيرة التنمية على نحو كبير، وعدم جدوى خُططها وبرامجها لعقود عديدة، بالإضافة إلى سوء استثمار اليد العاملة، والعلاقة بين الفقر والبطالة،

(١) ولد ثيودر شولتز (Theodore W. Schultz) في داكوتا في ٣٠ أبريل ١٩٠٢ ، وكان يقيم في مزرعة أسرتة ، وفجأة انخفضت أسعار المنتجات الزراعية وأفلست البنوك وعانى الكثير من المزارعين فساءت الحياة السياسة أو الاقتصاد، وتعطلت الدراسة بسبب نقص العمل أثناء الحرب العالمية الأولى ، ثم في اواخر ١٩٢١ تلقى دورة قصيرة في الزراعة في جنوب داكوتا وتمكن من دخول الكليه في عام ١٩٢٤ ودرس الاقتصاد حتى حصل على الدكتوراه وكان الكساد الكبير في الاقتصاد خلال تلك الفترة مؤثرا في التجربة الفكريه لشولتز الي حد كبير ، في عام ١٩٦٠ شغل وظيفة رئيس الرابطة الاقتصادية الأمريكية ، وفى عام ١٩٧٢ منح وسام «فرنسيس الفوكر» والرابطة الاقتصادية الأمريكية ليونارد لهيرست، وفى عام ١٩٧٦ منح ميداليه الجمعية الدولية للاقتصاد الزراعي ، وفى عام ١٩٧٤ أصبح عضو بالأكاديمية الوطنية للعلوم ، وفى الفترة (١٩٥٦-١٩٥٧) كان زميل لمركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكيه وزميل الاكاديميه الأمريكية للفنون والعلوم في عام ١٩٦٢ وأسس الجمعية الفلسفيه الأمريكية عام ١٩٦٠ ، وفى عام ١٩٦٥ كان عضو مؤسس في الأكاديمية الوطنية للتعليم والعلوم السوفياتيه وحصل علي دكتوراه في القانون عام ١٩٤٩ من كلية غرينيل ، وفى عام ١٩٥٩ حصل على دكتوراه العلوم D.Sc من كلية جنوب داكوتا ، وحصل أيضا من جامعة ميشيغان في عام ١٩٦٢ على دكتوراه في القانون وفى عام ١٩٦٨ من جامعة الينوي وجامعة ويسكونسن - والجامعة الكاثوليكيه في شيلي عام ١٩٧٩.
من أهم كتبة «الزراعة في اقتصاد غير مستقر» عام ١٩٤٥ و«القيمة الاقتصادية للتعليم» عام ١٩٦٣ و«النمو الاقتصادى والزراعة» نيويورك عام ١٩٦٨ و«الاستثمار في رأس المال البشري» عام ١٩٧١ و«الموارد البشرية (رأس المال البشري: قضايا السياسة والبحث)» عام ١٩٧٢ اما مقالاته فمنها «تأملات حول الفقر في الزراعة»، مجلة الاقتصاد السياسي ١٩٥٠. «انخفاض الأهمية الاقتصادية للأراضي الزراعية» ١٩٥١، «الاستثمار في الإنسان» ١٩٥٩ ، و«الاستثمار في الرأسمال البشري» ١٩٦١، «التعليم والنمو الاقتصادي» القوى الاجتماعية التي تؤثر في التعليم الأمريكي، ١٩٦١ ، «تخصيص الموارد للأبحاث»، في تخصيص الموارد للبحوث الزراعية ١٩٧١ ، و«ارتفاع قيمة الوقت الإنسان: التوازن السكاني»، مجلة الاقتصاد السياسي ١٩٧٤. «قيمة من القدرة على معالجة الخلل»، ١٩٧٥ ، و«المتفاوت للمكاسب من الأبحاث الزراعية المتعلقة بالسياسه الاقتصادية» ١٩٧٧ و«التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي» ١٩٧٩ ، و«رأس المال البشري في نهج التنظيم ودفع للتعليم» ١٩٧٩. «اقتصاديات بحوث الزراعية والإنتاجية» توفى شولتز عام ١٩٩٨م.
(٢) محمد عبدالمنعم عبدالباسط؛ «الداروينية تبعث مجددا»، مجلة العربي، العدد (٥٨٢)، مايو٢٠٠٧، ص (٢٠٤).

وخاصة بطالة الخريجين وعدم الاستفادة منهم في العملية التنموية، فكانت الخسارة بهذا الخصوص مضاعفة.

وعلى الرغم من وجود مجموعة من الأسباب المنطقيَّة والموضوعية التي تقف حَجر عَثرة وعقبة كأداء دون استئصال أشكال الفقر في دول الجنوب، إلا أن الخبراء والدارسين لهذه الظاهرة يؤكدون أن الدول الغنية هي المسؤولة بشكل مباشر في تغلغل هذه المشكلات العويصة إلى البلدان «المتخلِّفة»، وأن جميع المعالجات الدولية تظل قاصرة.

- وفي هذا الإطار نقف على أهم الأسباب التى تحول أمام معالجة الفقر:

أولاً: الحروب: شكل العالم الإسلامي مجالاً خصبًا؛ لاستعراض الدول المتعجرفة لعضلاتها العسكرية، والمثال الناصع في هذا الاستقواء الأمريكى التى استقوت على دولةً ضعيفة كـ «أفغانستان» في جراحات يستحيل في هذه المرحلة أن تعالجها، وأخرى في طور النمو وتسعى جاهدة إلى الندية، مثل العراق التي حولتها إلى العصر الحجري القديم، إلى الصومال التي أشعلت فيها نارَ الحرب وأوقدتها وجعلتها مرتعًا لـ اللصوص وأمراء الحرب، والسودان التي تُسمَّى سلة الغذاء العالمي، لكن يد الغرب المتشعبة أوصلتها إلى ما هي عليه من حروب داخلية، والقائمة تطول.

ثانيًا: تفاقم مشكلة المديونية الخارجية: التي هي بمثابة عصا غليظة في وجه كل دولة تسعى إلى التحرر، وأخذ طريق المبادرة الحرة بعيدًا عن التبعية بأطرفها المتنوعة.

ثالثًا: تهميش عمليات الإصلاح الاقتصادي: التي أشرف عليها كل من «صندوق النقد الدولي»، و«البنك الدولي»؛ للبعد الاجتماعي في العديد من الدول، مما ساهم في انتشار الفساد والفقر والجوع والبطالة وغيرها، وفي هذا المجال يؤكد الخبراء أنه لا توجد في فكرة إصلاح اقتصاد السوق وأدبياته ونظرياته كلمة تتصل بالشأن الاجتماعي أو بتداعيات تحرير الاقتصاد، وإنما كل ما يعنيهم هو جمع الأموال لخدمة الديون الخارجية؛ إذ إن الإصلاحات كانت تركز على توفير المال

لميزان المدفوعات؛ ليكون قادرًا على خدمة القروض التي يقدمها الصندوق والبنك؛ ولذلك لم تحقق عمليات الإصلاح النتائج التي كانت متوخاة منها في الأقل بالنسبة للدول النامية ، وهو ما أكدته مؤسسة «هيراتج فاونديشن»[1]: وهي من كبار منتقدي صندوق النقد الدولي، فقد قالت: إن سوابق الصندوق في إنقاذ الاقتصاديات العليلة تتحدث عن نفسها .

رابعًا : الفساد : تمثل ظاهرة الفساد في الدول المتخلفة السرطان الذي شل جسم المجتمعات، فأصبحت معاقة تستنزف الموارد المالية بطريقة جهنمية دون رقيب، بدليل استمرارها وعدم القدرة والجرأة على استئصالها ، بالرغم من آثارها الكارثية وكمثال على حجم الفساد ، قال أحد خبراء «البنك الدولي» : إن أكثر من ١٠٠مليار دولار تمثل خمس إجمالي القروض التي قدمها «البنك الدولي» في تاريخه، ضاعت بسبب فساد الحكومات التي تحصل عليها .

خامسًا : تدمير القطاع الزراعي في البلدان النامية : باعتباره القطاع الاقتصادي الأساس، ومنعها من تصدير منتجاتها بسبب السياسات الحمائية التي تطبقها الدول المتقدمة، فعلى سبيل المثال : تقديم الدعم المباشر للفلاحين في «الاتحاد الأوروبي» في إطار ما يسمى بالسياسة الفلاحية المشتركة «P.A.C» ؛ مما يعرض منتجات بلدان الجنوب للإفلاس وصعوبة التسويق، وبالتالي ينعكس سلبًا على اقتصاد البلاد ككل .

وبعد ذلك جاءت العولمة ـ وفي طياتها العذاب ـ لتصب من ويلاتها على هؤلاء وتجهز عليهم، ولتحسم الأمر بشكل يكاد يكون نهائياً ، وبشكل أقوى من الماضي لتخيم على عالم اليوم، وتشمل مختلف أقاليمه ومناطقه، ولتقوم بدورها بانتخاب واختيار أولئك الذين ينعمون بالحياة ويسعدون بها ، وهم قلة، وتذر وراءها الأغلبية

(١) مؤسسة هيراتج فاونديشن : وهي من كبار منتقدي صندوق النقد الدولي فقد قالت إن سوابق صندوق النقد الدولي في إنقاذ الاقتصاديات العليلة تتحدث عن نفسها، ويركز تقرير صادر عن المؤسسة أنه خلال الفترة من ١٩٦٥ـ١٩٩٥ نجد أن مجموع ٨٩ دولة ، اقترضت من صندوق النقد الدولي ٤٨ منها ليس بحال أحسن مما كانت عليه و٣٢ دولة بحالة أكثر فقراً.

المهمشة البائسة، وتسحق في مسيرتها ما كان يُعرف بالطبقة الوسطى، تلك الطبقة التي طالما ثارت على الظلم والجور.

بل ولقد حذرت جهات عديدة من اقتران العولمة بظاهرة جد خطيرة: وهي ظاهرة النمو والفقر معًا، أو ما اصطلح عليه بـ «النمو الرديء»، حسب تقرير التنمية البشرية في العالم ١٩٩٦م. الذي أفضى إلى أن هناك عِدة أنواع من النمو عديم الشفقة، الذي لا يستفيد منه غير الأغنياء، والنمو الأخرس الذي تزيد فيه الثروة ويزيد فيه القَمْع السياسي[١].

ثامناً: ظاهـــرة الفقر:

لقد تطور مفهوم الفقر تطوراً تاريخياً، فهو يختلف اختلافاً كبيراً من حضارة إلى حضارة، والمعايير التي تستخدم في التفرقة بين الفقراء وغيرهم، هي معايير تجنح إلى كونها تعكس مفاهيم معيارية خاصة بالرفاهية والحقوق.

حيث جاء في تقرير التنمية لعام ١٩٩٠م: يعرِّف التقرير الفقر بأنه «عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة»، كما يعرف الفقر الآن بأنه «عدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية».

فسبب الفقر الأساسي هو البُعد عن أدب الإسلام في حفظ النعمة، والاعتدال في الإنفاق من غير إفراط ولا تفريط.

- ويمكننا أن نوجز أهم أسباب الفقر، فيما يلي:

١ـ انخفاض مستوى التعليم وقلة الخبرات الفنية في كثير من الأقطار، مع قلة السعي للتنمية وتحسين الإنتاجية.

٢ـ التشرد الذي يعانيه كثير من المسلمين الذين تركوا أوطانهم، لاضطراب الأوضاع ولفقدان الأمن.

(١) محمد عبدالمنعم عبدالباسط؛ مرجع سابق، ص (٢٠٧).

٣ـ الأوضاع السياسية غير المستقرة في بعض الأقطار ؛ مما يضيع كثيراً من الطاقات والثروات.

٤ـ فقدان التعاون الاقتصادي فيما بين الأقطار الإسلامية.

٥ـ التبعية الاقتصادية للدول الغربية الكبرى التي تستغل ثروات العالم الإسلامي.

وللحقيقة، فقد واجه الإسلام مشكلة الفقر مواجهة حكيمة، وذلك بعدد من الوسائل التي اتخذها لمساندة الفقراء من خلال: فريضة الزكاة والصدقات الجارية والتطوع والهبات، وأنواع البر المختلفة، ومعالجة ظاهرة البطالة المسبِّبة للفقر.

إلى جانب ذلك أحيا الإسلام في نفوس المسلمين فكرة العمل، وتحقيق الاستقلال الذاتي والاكتفاء والاستغناء عن الناس، دون تسول واستجداء أو فراغ وتعطل.

وكذلك دعا الإسلام الدولة المسلمة إلى مساعدة شعبها الفقير بتحقيق مستوى الكفاية لهم، وتوفير الحاجات الأساسية.

- ويبقى المطلوب من المسلمين بعامة[1]:

أولاً: وضع المال في محله: كأن ينفق المال إنفاقاً مشروعاً، للصدقة والزكاة والتبرعات والهبات والنفقة على النفس والأولاد والأقارب والجيران والمحتاجين. فقد قيل: ما جاع فقير إلا بما منع غني.

ثانياً: التوازن الاقتصادي: توازن يؤدي إلى المساواة والتقارب بين الأمة، كي لا يبقى في المجتمع متخمون وفقراء. فقد قيل: كل سرف فبإزائه حق مضيّع.

ثالثاً: التكافل الاقتصادي: بأن يتضامن أبناء المجتمع ويتساندوا فيما بينهم باتخاذ مواقف إيجابية كرعاية اليتيم وتفقد المساكين والقيام مع المحتاجين في مصالحهم.

(١) د/ زيد بن محمد الرماني ـ الفقر حقيقته وأسبابه، مرجع سابق ، ص ٢١

رابعاً: التكامل الاقتصادي: إذ على كل دولة مسلمة اليوم أن تفكر في التكامل مع بقية الدول الإسلامية.

فلقد فرض الله تعالى الزكاة على الأغنياء وجعلها سبحانه حقاً معلوماً في أموال مخصوصة في أوقات مخصوصة لمصارف مخصوصة لأهداف وغايات مخصوصة، وما ضاع الفقراء وجاعوا وما قضت عليهم الأمراض والأوبئة إلا بمنع الأغنياء زكوات أموالهم عنهم، فلما كان الأغنياء يخرجون زكوات أموالهم في أزمان ماضية، قلَّ الفقر عندهم حتى كان بعض الأغنياء لا يجد مَنْ يقبضها.

وهكذا فإنَّ أموال الزكاة إلى جانب مصارف أخرى للبر والإنفاق في الإسلام كافية لسد احتياجات الفقراء والمساكين في عصور مضت، وكذا في هذا العصر.

ومن ذلك، فإنَّ الفقر يؤدى إلى خطر على العقيدة، وبخاصة الفقير المدقع، إذ كان هو الساعي الكادح، فهو وسيلة الشك ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله ـ في حكمة الله في الكون والارتياب في عدالة التوزيع، فالشيطان يوسوس للفقير ﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ... ﴾[1].

وهناك أخطار على الأخلاق والسلوك، فإذا كان الفقر خطراً على العقيدة، فليس بأقل خطورة على السلوك والأخلاق فإنَّ الفقير المحروم كثيراً ما يدفعه بؤسه وحرمانه إلى سلوك لا ترضاه الفضيلة والخلق الكريم.

فيؤدى إلى الخطر على أمن المجتمع، فالتهديد هنا من جانب الفقر، إذ الفقر خطر على أمن المجتمع وسلامته واستقرار أوضاعه، بل يحدث نتيجة انتشار الفقر، الفتن والاضطراب وتقويض أركان المحبة والإخاء بين الناس، وهذا أمر مشاهد في الأفراد والمجتمعات والأمم، هذه أبرز المخاطر التي تهدِّد المجتمع إذا لم يعمل على سد احتياجات الفقراء والمساكين، فإنَّ القضاء على الفقر هو ضرورة دينية وأخلاقية واجتماعية واقتصادية؛ لسلامة المجتمعات والأمم، ويمكن القول أنَّ من أهم المفاتيح

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٨.

التي تُعدُّ أساساً في القضاء على الفقر: التعليم والعمل والرعاية الصحية والنمو السكاني المتوازن.

من هنا أقول بكل صدق وموضوعية، لقد انفرد الإسلام من بين سائر الديانات بتصديه لمعالجة ظاهرة الفقر والتخفيف من آثارها، والشواهد القرآنية والمعالم النبوية والنماذج التاريخية تؤكد ذلك، من ذلك:

١ـ لقد بغضّ الإسلام في نفوس المسلمين الفقر وجعله قرين الكفر، إذ كان النبي ﷺ يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر»(١).

٢ـ أمر الإسلام بالعمل وحث عليه ورغبّ فيه، قال تعالى: ﴿فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦ﴾(٢) سداً لباب الفقر.

ومن هنا فقد نهى الإسلام المسلمين أن يقعدوا عن طلب الرزق ويركنوا إلى الكسل والبطالة، وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ورد عن النبي ﷺ قوله: «اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل»(٣).

حيث فرض الإسلام الزكاة وأمر المسلمين بإخراجها، لصالح الفقراء والمساكين، بقوله تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾(٤).

---

(١) حيث يعنى مفهوم هذه الدعاء والمراد به، حيث فقال صاحب عون المعبود (اللهم إني أعوذ بك من الفقر)، أي من قلب حريص على جمع المال أومن الذي يفضي بصاحبه إلى كفران النعمة في المال ونسيان ذكر المنعم المتعال، وقال الطيبي: أراد فقر النفس أعني الشره الذي يقابل غنى النفس الذي هو قناعتها. (والقلة): القلة في أبواب البر وخصال الخير، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يؤثر الإقلال في الدنيا ويكره الاستكثار من الأعراض الفانية). (والذلة) أي من أن أكون ذليلاً في أعين الناس بحيث يستخفونه ويحقرون شأنه، والأظهر أن المراد بها الذلة الحاصلة من المعصية أو التذلل للأغنياء على وجه المسكنة، والمراد بهذه الأدعية تعليم الأمة من ذلك أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، قَالَ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، ـ (يَعْنِي الشَّحَّامَ) ـ قَالَ حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، - يَعْنِي ابْنَ أَبِي بَكْرَةَ ـ أَنَّهُ كَانَ سَمِعَ وَالِدَهُ، يَقُولُ فِي دُبُرِ الصَّلاَةِ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ». فَجَعَلْتُ أَدْعُو بِهِنَّ فَقَالَ يَا بُنَىَّ أَنَّى عَلَّمْتَ هَؤُلاَءِ الْكَلِمَاتِ قُلْتُ يَا أَبَتِ سَمِعْتُكَ تَدْعُو بِهِنَّ فِي دُبُرِ الصَّلاَةِ فَأَحْدَثْهُنَّ عَنْكَ. قَالَ فَالْزَمْهُنَّ يَا بُنَىَّ فَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو بِهِنَّ فِي دُبُرِ الصَّلاَةِ.

(٢) سورة الملك: الآية ١٥.

(٣) رواه البخاري ومسلم ورواه الترمذي في سننه، وأبو داود في سننه، وصححه الأمام الألباني في صحيح الترمذي، وفي صحيح أبي داود.

(٤) سورة التوبة: الآية ١٠٣.

٣ـ دعا الإسلام الدولة المسلمة لتحقيق الحاجات الأساسية للفقراء والمساكين، فحذرّ الإسلام من التسول وسؤال الناس، دفعاً لبطالة أفراد المجتمع، وسداً لباب الفقر.

٤ـ فتح الإسلام للمسلمين أبواب البرّ والصدقات والوقف والإحسان للمحتاجين والفقراء والمساكين.

وختاماً أشير إلى آية قرآنية فى هذا الموضوع وشاهد الحق، والفصل في الموضوع، حيث يقول سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[1].

(١) سورة الإسراء: الآية ٣١.

الفصل الثالث
مناهج وطرق علاج مشكلة الفقر

أولاً: القضاء على الفقر:

إنّ القضاء على الفقر هو ضرورة أخلاقية، وضرورة لحماية البيئة العالمية، ولسلامة الاقتصاد العالمي، ولكل هذه الأسباب فإننا لا نستطيع أن نسمح باستمرار وضع يعيش فيه واحد من كل خمسة آدميين، أي مليار كامل من البشر في فقر مطلق.

ومن المتطلبات لإنهاء الفقر وحماية البيئة، إذ لا يمكن لقاعدة مدمّرة ومنهوبة الموارد، أن تعول أعدادنا الحالية والمستقبلة، فإنّ نمواً سكانياً أبطأ وأكثر توازناً هو في الوقت نفسه، شرط ضروري ونتيجة لإيجاد حلول لمشكلتي البيئة والفقر، وهما مشكلتان توأمان.

في الماضي كان ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها الحل للفقر، وينظر للتحول الديموجرافي باعتباره الحل الأخير للنمو السكاني. وكان يمكن تقبّل بعض الأضرار بالبيئة كثمن ضروري ولكن هامشي للتنمية. ولكن لم يعد لهذه الافتراضات مبرّر الآن.

يقول د/دينيس غابور في كتابه: (الخروج من عصر التبذير)[1]: إنَّ مجتمعنا الصناعي الاستهلاكي قد استغل دونما رأينا الموارد المعدنية غير القابلة للتجديد

(١) د/ دنيس غابور: هو عالم فيزياء ومخترع مجرى من «المجر» ولد فى ٥ من شهر يونيو عام ١٩٠٠ ويطلق عليه باللغة المجرية «Gábor Dénes»، حاصل دنيس غابور على دراسة «العلوم الهندسية»، والتى قد انها دراسته فيها عام ١٩٢٠ من خلال جامعة بودابست للعلوم والاقتصاد والتقنية ، والتى انجبت الكثير من العلماء أمثال غابور ، بعد أن أنهى دنيس دراسته بتلك الجامعة سافر إلى ألمانيا ، ليدرس بها «التقنية» وذلك فى عام ١٩٢١ ، و١٩٢٤.
حصل دنيس غابور على العديد من الجوائز التى حصدها على مر تاريخه المشرف والذى يحتفل به كل عام فى «المجر» والكثير من دول العام ، وربما تكون أنت قد وصلت إلى هذا الموضوع من خلال محرك البحث الشهير جوجل، الذى يحتفل بميلاد غابور كل عام فى نفس الموعد ، وقد حصل على العديد من الجوائز التى حصدها دنيس غابور على مر حياتة وهى:
جائزة نوبل في الفيزياء، لإختراعه وتطويره طريقة التصوير المجسّم ١٩٧١ ، وسام وجائزة لبحثه البارز في حقل البصريات ١٩٦٧، زميل الجمعية الملكية ١٩٥٦، عضو فخري في الأكاديمية المنغارية للعلوم ١٩٦٤،=>

والسهلة المنال، وخرّب مساحات من الأرض واسعة كانت من قبل خصبة. وبتلويثنا الهواء والماء عرّضنا الحياة للخطر وقتلناها في أكثر من مكان

فمن الآثار الجانبية غير المرغوب فيها للتنمية غير الكاملة، تشجيع النمو السكاني السريع، ومن الآثار الجانبية الأخرى التي لم تكن مقصودة للتنمية غير الكاملة الزيادة المستمرة في حجم المدن.

فإنّ مفاتيح التنمية الحديثة هي التعليم، والرعاية الصحية، والنمو السكاني المتوازن. وهذه المفاتيح هي أيضاً الأساس في القضاء على الفقر وحماية البيئة، فإنَّ موارد البلدان النامية من الطعام والمواد الخام، تكفي لتنمية متوازنة إذا ما استغلت ببعض التفكير، وليس للكسب قصير الأجل.

وأقصى ما نستطيع قوله ـ بعد ثلاثة عقود من التنمية ـ هو أننا استطعنا أن نحافظ على بقائنا، إننا نرى الآن أكبر عدد من السكان عاش فوق هذا الكوكب في أيّ وقت، إنَّ القضاء على الفقر لم يكن ـ فيما سبق ـ من الأولويات الأولى في أغلب البلدان سواء منها الصناعية أو النامية.

فالفقراء لديهم بالتأكيد الإرادة والدافع لمواجهة الفقر، وأيّ شخص دخل يوماً أحد الأحياء الفقيرة العشوائية، يعرف كم يتطلب الاستمرار على قيد الحياة في تلك الأماكن من براعة ومهارة وجهد في الكفاح اليومي من أجل البقاء ،إضافة إلى ذلك، فإنَّ هناك إجماعاً قويّاً وعملياً حول الحاجة لأن يصبح النمو السكاني أكثر بطئاً، وأكثر توازناً في العالم كله.

لذا، ينبغي أن يبدأ المجتمع الدولي في إدراك أن تمكين الفقراء من التخلص من الفقر، ربما يكون هو مفتاح البقاء لنا جميعاً.

=دكتوراه فخرية من جامعة ساوثهامبتون ١٩٧٠، وسام ألبرت ميكلسون من معهد فرانكلين، فيلاديلفيا ١٩٦٨، جائزة كولومبوس من المعهد الدولي للاتصالات، جنوى ١٩٦٧، وبما أن دنيس غابور رمز يحتفل به العالم كرمز من رموز العلم الذى سعى فى يوم من الأيام على العمل من أجل تطوير البشرية والرقى بها ، وجب أن نحتفل به.

كتاب «الخروج من عصر التبذير»، ترجمة ـ عيسى عصفور (أديب وشاعر ترجمه من الفرنسية إلى العربية)، دمشق ، سنة ١٩٨٢م.

تُرى لو مسّ الإيمان شغاف القلوب، وأخذ الناس بالمبدأ النبوي القائل، فيما يرويه عنه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: «من كان معه فضل ظهر، فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل من زاد، فليعد به على من لا زاد له»[1] هل يبقى بعد ذلك جائع أو فقير؟.

ثانياً: كيف عالج الإسلام مشكلة الفقر؟:

- حل الإسلام مشكلة الفقر بمسارين اثنين:

- المسار الأول: العلاج الشرعي الإيماني، وذلك بالإخبار عمّا للفقير الصابر من أجر عند الله ومثوبة، وربما كان فقره خيراً له في الدنيا والآخرة، يمنعه من المحرمات ويحجبه عن الشهوات، فصار كثير من الفقراء في الإسلام يفرحون بالفقر ويعدّونه هدية ويحسبونه عطية ويحمدون الله عليه، لأن الإيمان ملأ قلوبهم غنى وقناعة واحتساباً، فصاروا يرون فيه عبئا ثقيلاً وحملاً كبيراً أراحهم الله منه .

- والمسار الثاني: الذي عالج به الإسلام مشكلة الفقر أنه فرض لهم في أموال الأغنياء نصيبا معلوما، وهو الزكاة المفروضة، وصارت ركنا من أركان الإسلام يدفعها الغني بلا منّة، ويأخذها الفقير بلا ذلة، فيطهر الغني ماله بها ويزكي نفسه ويسد حاجة الفقير ويرفع الفقر عنه، وزاد الإسلام عملا آخر للفقير القوي المكتسب بأن دعاه إلى العمل والحركة في الكسب وطلب الرزق من كل طريق مباح، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾[2].

فقد كان داود حداداً، وزكريا نجاراً وإدريس خياطاً، وعمل موسى في رعي الغنم، بل إن كل الأنبياء رعوا الغنم، بمن فيهم خاتمهم وإمامهم ﷺ، فصارت حلول الفقر في الإسلام بحسب حالة الفقير، فإن كان فقيراً عاجزاً فله حظ من الزكاة، فإن

(١) رواه كلا من: صحيح مسلم، سنن أبي داود، صحيح الجامع.
(٢) سورة الجمعة: الآية ١٠ .

لم تكفِه أعطي من الصدقة، وله حق الرعاية من بيت المال إذا كان عاجزاً، وإذا كان قوياً متكسباً أعطي بقدر ما يكفيه حتى يذهب إلى العمل، وإذا كان الفقر بسبب دَين باهظ أو تحمّل ديات في دم أو غرامة في سبيل الله أو أصابته كارثة مالية اجتاحت ماله، فإنه يعطى من بيت المال بقدر حاجته.

وعلى هذا النهج لا يبقى فقير في الأمة الإسلامية ولا عاجز ولا محتاج، حتى لما فعل هذا المشروع الإسلامي في عهد عمر بن عبد العزيز لم يبقَ فقير ولا مسكين ولا يتيم ولا مقعد ولا عاجز ولا مريض ولا ذو عاهة إلا وله من بيت المال ما يكفيه ويكفّ وجهه عن المسألة.

وهذا الذي فعل في عهد الرسول ﷺ وخلفائه الراشدين، وإنما انتشر الفقر الآن في العالم الإسلامي لتعطيل المشروع الشرعي والحل الإسلامي، فلا زكاة تؤخذ بأمانة وتعطى بعدل وتوزع بسوية، ولا أغنياء يعودون على فقراء، ولا أسواق تستقبل العمال، ولا بيت مال يصرف على أهل الحاجات والضرورات.

بل وجد في كثير من بلاد الإسلام الاستئثار بالمال العام وتعطيل ركن الزكاة والبخل بالصدقة وإهمال الفقراء وعدم الاهتمام بسوق العمل والعمال وضعف الوازع الديني وقلة التراحم والتواصل، فصارت بلاد الإسلام أكثر البلدان فقراً وحاجة

ولهذا حقد الفقير على الغني، والضعيف على القوي، والعاجز على المستبد، فعمّت في المجتمع الشحن وانتشرت البغضاء، لأن مال الأمة لم يوزع توزيعاً عادلاً مستقيماً، بل تجد بعض الأفراد يملكون ما تملكه دولة أولا تملكه، وبعضهم لا يجد قوت يومه، فصار هناك الفرق الشاسع بين أهل الغنى الفاحش وأهل الفقر المدقع.

ثالثاً: سياسات الاقتصاد الإسلامي لمكافحة مشكلة الفقر:

تجدر الإشارة منذ البداية إلى أن تطبيق النظم الإسلامية كافة، ومنها النظام الاقتصادي الإسلامي، هو الطريق الأمثل لعلاج مشكلة الفقر والتخفيف من حدتها بشكل كبير.

إن السياسات الوقائية والعلاجية سيكون لها دور فعال في مكافحة مشكلة الفقر إذا ما توافقت هذه السياسات مع تطبيق الإسلام في كافة جوانب الحياة في المجتمع، ومع ذلك فإن تطبيق السياسات الإسلامية الوقائية والعلاجية يمكن أن يكون مرحلة أولى في طريق تطبيق الإسلام بالكامل، وفي طريق مكافحة الفقر وكافة المشاكل التي تواجهها المجتمعات الإسلامية.

وقبل استعراض سياسات علاج مشكلة الفقر في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، لا بد من عرض هذه السياسات التي جاء بها الإسلام قبل أربعة عشر قرنا، وطبقها النبي محمد ﷺ وخلفاؤه الراشدون من بعده وتمكنوا خلال فترة قياسية، من نقل الجزيرة العربية وما حولها من ظلمات الجهل والتخلف والفقر، إلى نور الإسلام والتقدم والرفاهية . فكيف تحقق ذلك ؟ وما هي الأدوات والسياسات التي تم استخدامها؟ هذا ما سوف يتم تناوله فى عدة نقاط وهى :

أولاً : السياسات الوقائية التى تمنع زيادة مشكلة الفقر

ثانياً : السياسات التى تعالج مشكلة الفقر في الإسلام

أولاً: السياسات الوقائية التى تمنع زيادة مشكلة الفقر:

جاء الإسلام بعدد من السياسات التي تكفل ـ فيما لو طبقت ـ عدم ظهور مشكلة الفقر، نعرض فيما يلى لأهمها :

١ـ الحث على العمل:

حث الإسلام على العمل، وجعله واجباً على كل مسلم، كل فيما يطيقه ويتناسب مع ميوله وقدراته، ولا شك أن العمل هو الطريق الأول لتحقيق الكسب والغنى، والتخلص من الفقر. ولو عمل كل من يقدر على العمل، لما ظهرت مشكلة الفقر في المجتمع.

وللعمل اليدوي بشكل خاص مكانة خاصة في هذا المجال، حيث يقول النبي ﷺ «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود

كان يأكل من عمل يده»[1]، وقد ذكر نبى الله داود بالذات، لأنه كان ملكا، وتحت يده خزائن الأرض، ولكنه أثر أن يأكل من عمل يده لما فيه من خير وبركة[2].

فهذا يحث على كسب الحلال، والحرص على طلب الحلال من حدادة، أو خرازة، أو نجارة، أو غير ذلك من أعمال اليد مع النصح، وأداء الأمانة في العمل فهذا كسب حلال، ومن ذلك الزراعة، فإنها من عمل اليد، والكتابة فإذا نصح الإنسان في ذلك، وأدى ما ينبغي، فهذا من أطيب الحلال.

٢ـ محاربة البطالة والتسول:

حارب الإسلام البطالة والتسول، قال رسول الله ﷺ «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس اعطوه أو منعوه»[3]، وسد كافة المنافذ الموصلة إليهما ومن ذلك أنه عالج كافة البواعث والمعوقات النفسية التي يمكن أن تعيق الإنسان عن العمل، فرفض القعود عن العمل بحجة العبادة، واعتبر العمل عبادة إذا لم يكن في معصية الله، كما رفض القعود عن العمل بحجة التوكل على الله، أو بحجة عدم وجود فرصة العمل، فمن لم يجد عملا في بلده فعليه بالهجرة، قال تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾[4].

٣ـ التنظيم الدقيق للمعاملات:

نظم الإسلام علاقات الناس ومعاملاتهم مع بعضهم البعض، وبين الحقوق والواجبات لكل فرد في المجتمع بدقة متناهية، وذلك حفاظا على سلامة المجتمع

(١) رواه البخاري فى صحيحه.
(٢) وكذلك كان حال كل الأنبياء عليهم السلام فعمل نوح عليه السلام نجاراً وقد أمره الله بصنع السفينة ليركب فيها هو ومن آمن معه، واشتغل يعقوب عليه السلام برعي الغنم، وعمل يوسف عليه السلام وزيرًا على خزائن مصر، والنبي إدريس عليه السلام كان خياطا، والنبي زكريا عليه السلام نجاراً، والنبي موسى عليه السلام عمل برعي الغنم، ولقد ذكر النبي ﷺ نبي الله داود عليه السلام لأنه كان مَلِكًا، ومع كونه ملكًا له من الجاه والمال الكثير، إلّا أنه كان يعمل ويأكل من عمل يده؛ فقد كان يشتغل بالحدادة، ويصنع الدروع الحديدية وآلات الحرب بإتقان وإحكام.
(٣) رواه البخارى فى صحيحه.
(٤) سورة النساء: الآية ١٠٠.

وقوته ورفاهيته، ودرءا لأي شكل من أشكال النزاع التي تفتك بالمجتمع وتذهب قوته، ويظهر هذا التنظيم الدقيق للمعاملات والذي يحول دون ظلم الناس لبعضهم، من خلال تحريم الإسلام لكل أسباب الفساد عامة، ومن خلال الاستقراء وجد الفقهاء أن أسباب الفساد أربعة، هي ١ـ المحرمات لذاتها، ٢ـ الربا، ٣ـ الغرر، ٤ـ الشروط المخالفة للمشروعية.

– وفيما يلي نعرض باختصار لدور تحريم هذه الأشياء في تجنب الفساد عامة ومشكلة الفقر بشكل خاص:

١ـ المحرمات لذاتها: وتشمل كل ما حرمه الشارع لسبب قائم في عين المحرم، كالخمر والخنزير والميتة والدم وسائر النجاسات والمستقذرات التي تسبب الأذى للإنسان، ويقاس عليها كل ما يؤدى إلى ضرر كالمخدرات والدخان.

والدليل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾[1]، ومن الثابت علمياً وواقعياً أن هذه المحرمات تؤدي إلى أضرار بالغة الخطورة على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

٢ـ الربا: حرم الإسلام كافة المعاملات التي تؤدي إلى ثراء البعض بطريق غير مشروع، وتزيد في حدة التفاوت في المجتمع، وبالتالي تزيد من الفقر والفقراء، ومن ذلك الربا بنوعيه، ربا الديون، وهو الزيادة المشروطة التي يتقاضاها الدائن من المدين نظير الأجل، وقد كان العرب يتعاملون بهذا الأسلوب في الجاهلية، فجاءت آيات القرآن تحرم هذا السلوك. وتنذر بالحرب كل من لم ينته عن هذا الفعل القبيح، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم

(١) سورة المائدة: الآية ٣.

مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ ﴾[1]، وهذا النوع من الربا وباء خطير يؤدي إلى تكون فئة من مصاصي الدماء في المجتمع يعيشون على تعب وعرق ودماء الآخرين، إن اضطرار الفقير المحتاج إلى دفع الزيادة الربوية وهولا يجد أصل الدين الذي اقترضه، سوف يدفعه إلي ارتكاب أية جريمة من أجل أن يسدد ما عليه، ويخلص رقبته من قبضة المرابي.

أما تحريم ربا البيوع (الفضل والنساء)، فقد جاء تحريمه في الحديث النبوي الشريف حيث قال رسول الله ﷺ «عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطى فيه سواء»[2] وفي رواية عن عبادة بن الصامت (فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد)، ونلاحظ من هذا الحديث هناك ضوابط صارمة للتبادل في الأموال الربوية الستة، الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح، والمتأمل في هذه الأصناف يجدها أهم السلع الأساسية، والتي تسد الحاجات الأساسية للإنسان، ولذلك كان تنظيم البيع والشراء فيها بشكل دقيق، مثلا بمثل يدا بيد، لكي يحفظ مصالح الفقراء، فلو اتخذت أقوات الناس محلا للمتاجرة بها فقط، لارتفعت أسعارها، ولما وجد الفقراء القدرة على شرائها، وكذلك لو اتخذت الأثمان للتجارة فقط أيضا لفسد أمر الناس كما نص على ذلك عدد من الفقهاء كالغزالي وابن القيم وغيرهم.

إن أسلوب التعامل بالربا - أو الفائدة المصرفية - يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنى، والفقراء فقرا، فالبنوك عندما تقرض أصحاب المشاريع فإنها ستطالب بالفائدة الربوية سواء ربحت المشاريع أم خسرت، وفي هذه الحالة سوف يزداد أصحاب البنوك غنى. ويزداد عدد الفقراء في المجتمع.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٧٨، ٢٧٩.
(٢) رواه مسلم فى صحيحه.

٣ـ الغرر : والغرر من الشك والجهالة والتردد ، خاصة في العقود ، كبيع السمك في الماء أو الطائر في الهواء قديما ، وكعقود المراهنات واليانصيب ومعظم عقود التأمين في الوقت الحاضر أو بيع ما كان ظاهره يغري المشتري وباطنه مجهول . ولذلك كان نهي النبي ﷺ عن بيع الغرر ، ومن جهة أخرى فإن العقود التى تنطوى على غرر فاحش، يكون فيها أحد الطرفين مظلوما ، والأخر ظالما ، فالمظلوم يزداد فقرا والظالم يزداد غنى ، وخاصة عندما تكون هذه العقود منتشرة بطرق في المجتمع ، فإنها تؤدي إلى زيادة المترفين ترفا والمحرومين حرماناً وفقراً .

٤ـ الشروط الفاسدة : إن الشروط الظالمة التي ترافق العقود تزيد في استغلال الأقوياء للضعفاء ، وتزيد في فقر الفقراء ، ولذلك كانت هذه الشروط مرفوضة شرعاً ، كالشروط المخالفة لمقتضى العقد أو الشروط التي تكلف الإنسان ما لا يطيق ، وفي الوقت الحاضر تقبل الدول الفقيرة بالكثير من الشروط المجحفة ، مما يزيد من فقرها ، ويزيد في نصيب الأفراد من الديون المتراكمة على هذه الدول

ثانياً: السياسات التى يعتمد عليها الإسلام فى علاج مشكلة الفقر:

إن الأسس والضوابط والسياسات الوقائية التي يمتاز بها الاقتصاد الإسلامي ، تكفل إذا ما عمل بها ـ تحقيق درجة متقدمة من العدل والغنى والتخفيف من حدة الفقر ، ومع ذلك فقد يضعف الناس عن الالتزام بهذه السياسات ، وقد تحدث ظروف طارئة ـ كالمجاعات والكوارث والحروب ـ تؤدي إلى زيادة مشكلة الفقر

- فإن علاج هذا يمكن الوصول إليه فيما يلى :

١ـ التكافل الاجتماعي : إن من أكثر ما حرص عليه الإسلام وحث عليه بعد توحيد الله ـ توحيد الكلمة والصف والقلوب ، بما يؤدي إلى وحدة المجتمع وقوته وتماسكه وتضامنه ، وإن هذه الميزة التي نراها في كثير من نصوص الشريعة تضمن وجود مجتمع متكافل متعاون ، يسود فيه العدل والغنى والرفاهية للجميع ، وذلك من خلال الأسس التالية : إن الزكاة هي الأداة الأولى ، والسياسة الأولى من سياسات التكافل الاجتماعي ، كما أنها أهم أداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية ، تسهم

في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، والزكاة مورد مالي ضخم يكفي وحده لعلاج كثير من المشكلات المعقدة كالفقر والبطالة والتضخم والكساد، وغيرها من المشكلات الاقتصادية المعاصرة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الزكاة طهر وتزكية ونقاء لمن يخرجها، كما أنها رحمة وشفاء لمن يتلقاها، فهي تسد حاجته، وتشفي صدره من الغل والحقد والحسد، كما تسهم الزكاة في محاربة الاكتناز لأنها تؤدي إلى تأكل الأموال المكتنزة غير المستثمرة، وفي محاربة الربا من خلال سهم الغارمين، والذي ينتشل المدينين من ذل الدين، ويخلصهم من المرابين.

وأخيرا يمكن القول بأن الزكاة تصرف للمحتاجين الحقيقيين- وليست كالضمان الاجتماعي الذي يصرف لمن يدفع الأقساط الشهرية فقط.

٢- الأخوة في الإسلام : اعتبر الإسلام المؤمنين أخوة، وقدم أخوة الإسلام على أخوة الدم «فالمسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله ..»، وهذه الخاصية وحدها تكفل وجود مجتمع قوي متماسك قادر على مواجهة أقسى المشكلات

٣- كفالة الأقارب: جعل الإسلام للقريب حقا في مال قريبه إضافة إلى حقه - كسائر المسلمين - في البر والصلة وعدم القطيعة، فكما أن له حق في ميراث قريبة، فان عليه واجب الإنفاق إذا كان قريبه فقيراً وهو غني، وإن هذا الواجب يجبر على القيام به قضاء في رأي كثير من فقهاء الحنابلة والأحناف وغيرهم.

٤- الوقف: وهو حبس الأصل وتسبيل الثمرة فى لغة الفقهاء، ويعتبر مورداً إسلامياً هاماً للفقراء والمحتاجين وعابري السبيل . .، وقد ضرب المسلمون على مر العصور أروع الأمثلة في وقف أموالهم على المشروعات الخيرية كالمستشفيات والمدارس ودور العلم والمساكن والبساتين والآبار . .الخ ، وأن المتأمل في تاريخ الأمة الإسلامية، لا يكاد يجد جانبا من جوانب المجتمع ولا حاجة من حاجاته إلا وقد وقف الخيرون من أبناء المجتمع لها أوقافاً كثيرة، تسهم في سد حاجة المجتمع، وتخفف عن الدولة كثيراً من مشروعات المرافق العامة.

٥ـ القرض الحسن : تدعيما لأوامر المحبة والألفة في المجتمع المسلم، فقد شرع الإسلام القرض الحسن وجعل له الثواب الجزيل في الدنيا والآخرة، وفوق ذلك أوصى القرآن بالصبر على المعسرين، ففي قوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[١]، وبذلك فقد سد الإسلام الباب نهائيا على الربا والمرابين، وقضى على أخلاق الأنانية والجشع والحسد والبغضاء التي تنجم عن الربا، واستبدلها بأخلاق الإيثار والمودة والتراحم التي تترافق مع القرض الحسن.

٦ـ الصدقات التطوعية والكفارات والهبات والهدايا وحقوق الجار والضيف...الخ :

إن هذه الأبواب وغيرها كثير مما شرعه الإسلام وحث عليه يوجد مجتمعا قرب من بعضه متكافلاً متراحماً يختفي فيه الظلم والجشع والفقر ويسود فيه العدل والمحبة والغنى، وهذا المجتمع يصعب أن يتخلف أو يعاني من المشكلات المستعصية، وذلك عن أبى هريرة رضي الله عنه : قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أى الصدقة أعظم أجرا؟ قال ﷺ : «أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان»[٢].

٧ـ دور الدولة : إن مسئولية ولي الأمر هي مسئولية شرعية قبل كل شيء استنادا إلى قوله ﷺ : «ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ..»[٣]، قال الإمام الحافظ ابن حجر (والراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما أؤتمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه)[٤]، وإن مسئوليته هي أن يحقق العدل ويزيل الظلم، يقول الإمام ابن تيمية (إن الله يقيم الدولة الكافرة مع العدل ولا يقيم الدولة المسلمة مع الظلم)[٥].

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٨٠ .
(٢، ٣) رواه البخارى فى صحيحه.
(٤) الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري)، بشرح صحيح البخاري كتاب الأحكام باب قول الله تعالى ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر﴾.
(٥) ابن تيمية : فتاوى ابن تيمية ، مرجع سابق ، ص ١٤٦.

كما أن من أهم الواجبات المنوطة بالدولة أوولي الأمر توفير الضروريات وعلاج مشكلة الفقر، وتوفير الأمن والحماية للبلاد والعباد .

وبناء على ذلك رأى كثير من الفقهاء أن على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إذا لم تكفي إيرادات بيت المال . قال ابن حزم (وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة[1]، برهان ذلك قول الله تعالى : ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾[2]، فأوجب تعالى حق المساكين وابن السبيل وما ملكت اليمين مع حق ذي القربى وافترض الإحسان إلى الأبوين وذي القربى والمساكين والجار وما ملكت اليمين والإحسان يقتضى ذلك ومنعه الإساءة بلا شك) .

٨ـ كفالة الدولة الغنية للدولة الفقيرة : يأتى هذا الالتزام من منطلق عالمية الإسلام وامتداد إخوته لتشمل كل مسلم أيا كان مكان إقامته، فلو وجد بين الدول الإسلامية دولة فقيرة ألمت بها الظروف لم تستطع وحدها مواجهتها وجعلت من شعبها شعبا فقيرا قد لا يجد بعض أفراده قوت يومهم لزم على هذه الدول الغنية أن تمد يد العون والمساعدة لمساعدة مثل هذا الشعب[3]، لأنه لا يسوغ على الإطلاق فى منطق الإسلام أن يوجد مسلم يرفل فى النعيم وآخر لا يجد ما يقتات به وما السبب فى ذلك الأفرق فى الظروف المكانية، هنا وجب على الدول الغنية أن تبذل من فضلها لمثل هذا الشعب، وما يمليه قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾[4]، ولا يتصور عقلاً أن تمتد يد غير المسلم لمساعدة مثل هذا الشعب وتضن يد المسلمين الذين هم مأمورون بكفالة أخواتهم الفقراء أينما كانوا .

(١) الإمام ابن حزم : كتاب (المحلى) ، ص ٢٢١ .
(٢) سورة الإسراء : الآية ٢٦.
(٣) د/ السيد عطية عبد الواحد : مرجع سابق ص ٥٦٧ .
(٤) سورة الحجرات : الآية ١٠ .

إن هذه السياسات والأدوات المتقدمة ليست على سبيل الحصر، ومع ذلك فإنها تعتبر ضمانا أكيدا لنجاح وتفوق المجتمع الإسلامي، كما تعتبر سياجا واقيا من الظلم وعلاجا فعالا لمشكلة الفقر وكل الأسباب المؤدية إليه، فإن هذه السياسات ليست من ضرب الخيال، كما أنها ليست مثالية، وإنما هي سياسات واقعية يمكن تطبيقها في كل زمان ومكان، كما طبقة في العصور الإسلامية الأولى، جاء في (كتاب الأموال)[1] لأبي عبيد ما يلي: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن أن أخرج للناس أعطياتهم، فكتب إليه عبد الحميد: إني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وقد بقي في بيت المال مال، فكتب إليه أن انظر كل من أدان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه، فكتب إليه أني قد قضيت عنهم، وبقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب إليه: أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه، فكتب إليه: أني قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب إليه . . أن انظر من كانت عليه جزيه فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على أرضه، فإنا لا نريدهم لعام ولا لعامين

رابعاً: دور الزكاة في علاج الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي:

تلك هي مشكلة الفقر الذي يحاربه الإسلام، وهي مشكلة مردها الإنسان ذاته سواء بكفرانه بالنعمة من حيث إهمال استثمار الطبيعة، وعدم استغلال الموارد التي تفضل الله بها على عباده، أو بظلمه من ناحية سوء توزيع الدخول والثروات، وقد أشرنا إلى موقف الإسلام من ذلك سواء بما وضعه للإنتاج من أحكام، وبما قرره للتوزيع من تعاليم، فالأفراد يتساوون في حدي الكفاف والكفاية، ويتفاوتون بعد حد الكفاية، تفاوتًا يحقق غاية التعاون فيما بينهم لحاجة كل منهم للآخر.

ومعنى ذلك أن هذا التفاوت وإن كان مطلوبًا، إلا أنه ليس مطلقًا؛ بل منضبطًا بالقدر الذي لا يسمح بالسفه أو الترف، وفي هذا فإن التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع مطلوب كذلك إذا اختل هذا التوازن.

(١) ابى عبيد القاسم بن سلام الهروى (١٥٧- ٢٢٤هـ): نشره (حامد الفقى) سنة ١٣٥٣هـ أعيد طبعه بتحقيق (محمد خليل هراس) - القاهرة سنة ١٣٨٨هـ فى مجلد.

وتكون مسؤولية ذلك من واجب الفرد والدولة معًا . ولهذا يقول الله ـ تعالى ـ : ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[1]، وجدير بالذكر أن نشير إلى أن علاج الفقر في الإسلام لا ينصرف فقط إلى الزكاة ؛ بل يرجع أساسًا إلى العمل، ونفقات الميسرين من الأقارب والصدقات المستحبة وغيرها .

ومع ذلك فإن أموال الزكاة توجه في معظمها لأغراض التوازن الاجتماعي ؛ بهدف رفع حاجة الفئات المحتاجه، ولهذا كانت الزكاة من مسؤولية الدولة في جبايتها وإنفاقها ، وفي ذلك يتفق معظم رجال الفكر الإسلامي[2]، فضمان حد الكفاية لكل فقير أو مسكين، وإنفاق الزكاة في مصارفها الشرعية، هو من مهام الدولة التي لا تستند إلى جهود فردية تعجز عن القيام بها .

إن علاج الفقر من جانب الزكاة يسهم في علاج الجهل والمرض، فمشكلة الجهل كثيرًا ما يكون سببها الفقر، حيث لا يستطيع الفقير أن يتعلم ولا أن يعلم أولاده، لهذا كان هذا الهدف من الحاجات الأساسية التي يجب أن تتوفر للفقير من حصيلة الزكاة، وترتبط مشكلة المرض كذلك بمشكلة الفقر على أساس أنه إذا ارتفع مستوى المعيشة، وتوافر لدى جمهور الأفراد حسن التغذية ،والمسكن الصحي، والقدرة على العلاج فإن المرض ينحصر مداه في أضيق نطاق .

ونتيجة لذلك، فإن القضاء على الفقر يقضي على الجهل والمرض، وفضلاً عن هذا فإن مشكلة عزوف كثير من الشباب عن الزواج في عصرنا الحاضر ؛ بسبب عجزهم عن تحمل أعبائه المالية سواء من ناحية الصداق أو التأسيس. إلخ ، هذه المشكلة تجد حلها كذلك في حصيلة الزكاة، ففيها متسع لها من خلال تقديم إعانة لمن يريد أن يحفظ دينه، فالزواج من تمام حد الكفاية الذي سلفت الإشارة إليه، كما أن تلقي العلم ونفقات الكتب تعتبر من تمام هذا الحد .

(١) سورة الإسراء : الآية ١٦

(٢) أبوعبيد (القاسم بن سلام) : كتاب «الأموال»، مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى، ١٩٦٧ ، ص ٨٧.

من المعلوم أن الإسلام أقر الملكية الخاصة، وبنى كثيرًا من أحكامه عليها، وفي إقرار الملكية الخاصة يقول الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾(١).

ويقول: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾(٢).

ومع ذلك فإن هذه الملكية ليست مطلقة أو أصلية يتصرف فيها المالك على هواه، وإنما هي ملكية ظاهرية ؛ لأنها خاضعة لشروط المالك الأصلي، وهو الله ـ سبحانه وتعالى ـ أما ما يفيد الملكية الأصلية التي لله فهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾(٣).

وقوله: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ﴾(٤)، وقد اقتضت حكمة الله أن يستخلف الإنسان في الأرض، أي أن يكون خليفة له في التصرف في هذه الملكية، حثًّا على الإنفاق في سبيل الله، واستجابة لقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡۚ﴾(٥)، وإذا كان المال مملوكًا ملكية مطلقة لله تعالى، فإنه قد أوجده لجميع عباده القادر منهم والعاجز على حد سواء، ولهذا يقول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ۝ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾(٦).

ويعني ذلك أن القادرين من عباد الله إنما يعملون في أموالهم، وأموال العاجزين منهم عن العمل، ولهذا فإنَّ من حق هؤلاء العجزة أن يحصلوا على جزء مما

(١) سورة التغابن : الآية ١٥.
(٢) سورة البقرة : الآية ٢٧٤.
(٣) سورة طه : الآية ٥ ، ٦.
(٤) سورة الأنعام : الآية ١٢.
(٥) سورة النور: الآية ٣٣.
(٦) سورة المعارج: الآية ٢٤، ٢٥.

أنتجه القادرون ؛ لأنهم يشتركون معهم فيما يعملون فيه، ويفسر ذلك قول الحق - تبارك وتعالى - في الآية الأخيرة أن للسائلينَ والمحرومين حقًّا في أموال القادرين، وليس تفضلاً أو مِنَّة منهم عليهم.

إن الدافع إلى الزكاة هو أمر الله[1]، فهو ليس شيئًا عارضًا، أو نتيجة ثورة للفقراء مثلاً ؛ كما هو في الفرائض الوضعية. ولم يكتفِ القرآن الكريم بالأمر بالزكاة وإطعام المساكين.

بل أوجب الحضّ على هذا الإطعام ؛ كما في قوله تعالى - في شأن صاحب المال، والسلطان المستحق لعذاب الله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٣٣﴾ وَلَا تَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾[2].

ولأن الزكاة أمر من الله، فهي حق من حقوقه عز وجل، ومن هنا فهي ركن من أركان الإسلام، وبالتالي تصبح العلاقة الحقيقية بين الله وبين دافع الزكاة، وليست بين الغني والفقير، وفي هذا يقول رسول الله ﷺ: «الصدقة تقع في يد الرحمن قبل أن تقع في كف الفقير»[3].

إنَّ الزكاة ليست مجرد إجراء مسكن ووقتي بالنسبة للفقير، وإنما هي معونة دورية منتظمة، فإذا هل العام الجديد، أوحلَّ الحول، حل الخير لهؤلاء الفقراء والمساكين، وكلما جاء الحصاد وافاهم نصيبهم من زكاة الزروع والثمار.

ومن أدب الإسلام أنه لا يكلف الفقير أن يأتي للغني ليتسلم منه نصيبه من الزكاة، وإنما يتعين أن يصل هذا الحق إلى الفقير في منزله، إن الأصل أن الزكاة توزع حيث جمعت، وما يبقى بعد ذلك يرسل إلى بيت المال الرئيسي ؛ لينفق منه على

(١) من بين ستة آلاف آية في القرآن الكريم، اختصت اثنتان وثمانون منها بالزكاة، وذلك بخلاف أحاديث سيدنا رسول الله ﷺ.
(٢) سورة الحاقة : الآية ٣٣ ، ٣٤.
(٣) «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» للكاساني، المطبوعات العلمية ١٣٢٧ ج ٢ ، ص ٣٦

المراكز القريبة من مكان تحصيلها، والتي تحتاج إلى معونة، ولهذا فإن الطابع المحلي أو الإقليمي للزكاة هو الأصل، وهو ما يجب أن يكون.

وإذا كان التكافل الاجتماعي يعني أن للفرد في المجتمع حقوقًا يجب معها على القوامين على هذا المجتمع أن يعطوا كل ذي حق حقه، وأن يدفعوا الضرر عن الضعفاء، وأن يسدوا خلل العاجزين، وإلا تآكلت لبنات المجتمع وانهار بنيانه، إذا كان هذا هو مفهوم التكافُل الاجتماعي، فإن الزكاة تعتبر من هذه الناحية أول مؤسسة للتكافل الاجتماعي في التاريخ.

ولعل أبلغ تعبير عن ذلك قول رسول الله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا»[1]، وقوله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم؛ كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»[2].

ولا يقتصر الأمر على الزكاة، بل ينسحب إلى غيرها من المجالات، الأمر الذي يقتضي إثراء البحث فيها جميعًا، بدءًا برجال الفقه الإسلامي، والانتهاء بأصحاب التخصصات الاقتصادية والمالية ممن لديهم ثقافة إسلامية مناسبة، ولعل ذلك يساعد على التفهم الصحيح للإسلام، وفتح المنافذ أمام أعداء الإسلام للوقوف على صيغة هذا الدين الحنيف.

- ولذلك يجب الاتجاه إلى استخدام بعض الاستراتيجيات لمواجهة حالة الفقر فى الدول الإسلامية ومنها:

١- إنشاء مؤسسة للزكاة: حيث بدأت بعضُ الدول الإسلامية في أفريقيا تتجاوب مع هذا الحل الإسلامي لمشكلة الفقر المستعصية، وذلك بإنشاء مؤسسة للزكاة، وعلى رأس هذه الدول السنغال، إذ شهدت العاصمة السنغالية (دكار) أخيرًا أولَ محاولةٍ جادة لإقامة مشروع إسلامي تحت مسمى مؤسسة زكاة إسلامية أفريقية[3]، ومن المعروف أنه حتى الآن لا يوجد في دول أفريقيا تطبيق

(١) رواه صحيح البخارى. (٢) رواه صحيح مسلم.

(٣) ذلك كان من خلال دور شبكة «الدراسات والبحوث الإسلامية للتنمية» في السنغال أكثر نجاحاً في تنظيم عدد من الدورات المفتوحة لكل السنغاليين تتضمن ندوات وبحوثاً متعمقة في مسائل زكاة الأموال والثمار، كما تتطرق إلى الاجتهادات والمتغيرات المستجدة على الساحة السنغالية والإفريقية التي ترتبط بمصارف الزكاة،=>

للزكاة وجبايتها على المستوى الرسمي، بل يخرجها الناس فرادى، وعلى أساس انتماءات ولائية للعلماء والدعاة، والدلائل الواقعية تشهد بأن القارة غنية وخاصة أن المسلمين الأغنياء يمثلون النسبة الأكبر، وقد شاهدنا كيف ينفق هؤلاء الأغنياء الملايين من الدولارات في مشاريع وأوجه مختلفة، لكن الذي ينقصها هو الترتيب والتنسيق والتنظيم.

٢ـ محاربة الفقر بالأوقاف: وعلى مستوى الأقليات الإسلامية، تتبنى هيئةُ الإغاثة الإنسانية ببرمنجهام ـ بريطانيا[١] ـ استراتيجية متكاملة لمكافحة الفقر تشمل كل مجالات الحياة، وتعتمد على الزكاة والوقف الإسلامي، انطلاقا من أن الإغاثة الإسلامية لها أثر في التنمية يمكن أن يساعد على النهوض بالعالم الإسلامي والخروج بالأمة الإسلامية من دائرة التراجع الحضاري والفقر.

وأهم ملامح تلك الاستراتيجية هو محاولة إحياء دور الزكاة والوقف في تمويل ودعم المشروعات الخيرية والدعوة والتنمية من خلال مشروع الوقف الذي تتبناه الهيئة حيث فتحت باب الاكتتاب فيه للقادرين، وأهل الخير، وهذه المشروعات تستهدف ملاحقة الجهل والأمية في مناطق العالم الإسلامي المختلفة وإمداد الفقراء المسلمين بالحاجات الضرورية.

ومن أجل ملاحقة الفقر وتحويل الفقراء إلى منتجين، تتبنى الهيئةُ مشروعًا كبيرًا لإمداد هؤلاء الفقراء بالقروض الحسنة حتى لا يقعوا في براثن الديون الربوية، إذ تم إعطاء المقترض ماكينات وآلات ودواجن وأبقار تعينه على إيجاد مورد للرزق يسدد منه قيمة القرض على أقساط ويجد ما يعيش منه معيشة كريمة.

=فضلاً عن مناقشة سبل إنشاء لجنة وطنية للزكاة. وفي ظل افتقار الخطاب الدعوي والوعظ والمحاضرات التي يلقيها العلماء للمعالجة الحقيقية لقضايا الزكاة، إضافة إلى ضعف المعلومات الشرعية التفصيلية عن الزكاة. يُذكر أنه لا يوجد مصارف رسمية للزكاة في السنغال، ويتم تحصيلها بشكل فردي وعلى أساس انتماءات ولائية للعلماء والدعاة. وتعثرت محاولة جرت عام ٢٠٠٠ في السنغال لإقامة مؤسسة زكاة إسلامية إفريقية تغطي عدة دول في غرب إفريقية؛ بسبب ضعف المساهمات من الدول والخلافات الإجرائية وتعنت الدول الغربية حيث كانت اول خطوة فى محاولة انشاء مؤسسة زكاة اسلامية افريقية

(١) هيئةُ الإغاثة الإنسانية ببرمنجهام ـ بريطانيا: اسم المنظمة باللغة العربية: ـ الإغاثة الإسلامية عبر العالم، مختصر اسم المنظمة:- IR، مكان وتاريخ تأسيس المنظمة: ـ برمنجهام ـ ١٩٨٤، .مجالات عمل المنظمة (التعليم والصحة والمياه والإغاثة وبناء القدرات).

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

في ختام هذه الدراسة نوجز أهم نتائجها كما يلي :

١ـ إن مكافحة الفقر في الإسلام تتطلب التطبيق الكامل للإسلام في جميع مجالات الحياة .

٢ـ إن هناك ارتباط وثيق بين مشكلة الفقر وكافة المشكلات الصحية والتعليمية والثقافية والدينية وبالتالي الأمنية ، فالمبادئ الهدامة تتخذ أوكارها بين ضحايا الفقر والحرمان والضياع .

٣ـ من أهم أسباب الفقر بشكل عام ، ظلم الإنسان لأخيه الإنسان ، وظلم الإنسان لنفسه بترك العمل والسعي ـ إضافة إلى الابتلاءات والمصائب ، والعجز الخلقي ، أما فقر الشعوب والمجتمعات الإسلامية فيرجع إلى سياسات الدول الصناعية ، وكذلك سياسات حكومات الدول الإسلامية التي لا تعتمد الإسلام كمنهج حياة .

٤ـ يحاول فريق من الخبراء الاقتصاديين إثبات أن الدول الفقيرة تظل فقيرة ، وأنه من المستحيل أن تخرج من فقرها بسبب الحلقة المفرغة للفقر ، وهذا الكلام غير صحيح لأن الدول الغنية كانت فقيرة في يوم من الأيام .

٥ـ من السياسات التي تحول دون ظهور الفقر في المجتمع الإسلامي ، الحث على العمل واعتباره عبادة يثاب عليها المسلم ، والنهي عن البطالة والتسول واعتبارها مذلة ومنقصة لقيمة الإنسان وكرامته ، إضافة إلى تحريم كل الأسباب المؤدية الى الظلم والنزاع وبالتالي الفقر والضياع .

٦ـ من السياسات العلاجية لمشكلة الفقر سياسة التكافل الاجتماعي التي تنطوي على عدد من الأدوات الهامة مثل الزكاة والوقف والصدقات والكفارات ، وكذلك دور الدولة وبيت المال في سد حاجة المحتاجين ، ورفع الظلم عن المظلومين .

٧ـ إن الحلول المقترحة دولياً لعلاج مشكلة الفقر في الدول النامية تزيد من حدة الفقر في هذه الدول، فالمعونات الأجنبية تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول المانحة، وخفض عدد السكان في عدد من الدول الإسلامية لم يحل مشكلة الفقر، كذلك فشلت برامج الإصلاح الاقتصادي في حل مشكلة الفقر في الدول التي طبقت هذه البرامج.

٨ـ يكمن الحل الإسلامي لعلاج مشكلة الفقر في المجتمعات الإعلامية ـ وكما أورد ـ عدد من الخبراء الاقتصاديين المسلمين ـ في ضرورة توفر الإرادة الحضارية المنبثقة من القيم الإسلامية وتجديد المعادلة الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحوافز الأخروية، والاهتمام بتوفر الاحتياجات الدنيا للفقراء قبل النظر في زيادة الناتج القومي الإجمالي، فلا بد من هجوم انتقائي على الفقر يركز على مضمون الناتج القومي قبل زيادته، كما يركز على تحقيق العمالة الكاملة، مع ضرورة تقوية العامل البشري من خلال حفز الفرد وتمكينه من أداء المهام اللازمة لتحسين وضعه الاقتصادي فضلاً عن وضع المجتمع.

٩ـ أن حل مشكلة الفقر فيه حل لكافة المشاكل الناجمة عنها، خاصة مشاكل الانحراف والجريمة، وما يترتب عليها من قلاقل واضطراب وتخلف.

ثانياً: التوصيات:

١ـ لابد من مراعاة المعاني والمؤشرات المعتمدة دوليا لتحديد ماهية الفقر ومضمونه، فالفقر ليس انخفاض في مستوى الدخل أوعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية فحسب، بل إنه يشمل انعدام الرفاهية والعدالة والصحة وفرص التعليم، كما أنه انعدام الحيلة والقدرة على التعبير.

٢ـ لا بد من توفر الإرادة الحضارية والعزيمة الصادقة على التغيير والانطلاق، لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

٣ـ العمل من أجل الوصول إلى العمالة الكاملة، من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة، وتحسين دخول المزارعين، وزيادة فرص التعليم والتدريب، وإتاحة التمويل للفقراء بأساليب مشروعة.

٤ـ تقليص تركيز الثروة بأيدي فئة محدودة من الملاك، بإصلاح ملكيات الأراضي، وشروط استئجارها، وتثبيت المشاريع الكبيرة وتشجيع المشاريع الصغيرة.

٥ـ إعادة ترتيب أولويات التنمية بحيث تكون تنمية ذاتية نابعة من حاجات المجتمعات الإسلامية، ويتم التركيز فيها على أكثر أشكال الفقر سوءا، بما يؤدي إلى توفير الحاجات الدنيا الاستهلاكية والتعليمية والصحية للجميع.

٦ـ خفض الإنفاق الحكومي من خلال تقليص حالات الفساد وعدم الكفاءة والهدر، وترتيب الاعانات بما يمنع وصول الأغنياء إلى السلع المعانة، والتخفيض التدريجي لمشاريع القطاع العام، وتخفيض نفقات الدفاع خاصة في الدول التي لا تهددها الأخطار.

٧ـ ترتيب فرض الضرائب بحيث تؤخذ من الأغنياء وترد إلى الفقراء، وتقليص الاقتراض إلى الحد الأدنى، وكذلك تقليص الاعتماد على المعونة الأجنبية، وتحسين مناخ الاستثمار.

٨ـ إصلاح نظام التمويل، بحيث يصبح التمويل بالمشاركة بدلا من الفائدة، حيث ثبت فشل نظام التمويل بالفائدة في تخصيص الموارد بعدل أو كفاءة.

٩ـ غرس الإيمان وكافة القيم المعنوية والحوافز الإيمانية الأخروية لأنها الأساس للنهوض والانطلاق والتقدم.

١٠ـ إعادة دراسة وتقييم للتجربة الصينية واليابانية وكافة التجارب الناجحة في الماضي والحاضر، من أجل أخذ الدروس والعبر.